سمير عبده
سوريا
لعنة وطن
دار علاء الدين

سوريا
لعنـــة وطـن

سمير عبده

سوريا
لعنة وطن



منشورات دار علاء الدين

- سورية لعنة وطن.
- تأليف: سمير عبده.
- الطبعة الأولى 2015.

دار علاء الدين

للنشر والتوزيع والترجمة

سورية - دمشق

ص. ب: 30598 هاتف: 5617071 فاكس: 5613241

Web: www.zoyaala-addin.com E-mail: ala-addin@mail.sy

ISBN: 978-9933-18-816-0

مقدمة

الحقائق مقدسة أما الرأي فهو مجاني

س.بي. سكوت

بات المواطن السوري لا يعرف كم هو فريسة بين مخلب وناب.. وهذه ثالثة الأثافي. قد يعجز الإنسان عن إيجاد حل لمشاكله وهذا شيء مقبول لكن حينما يعجز الإنسان حتى في تعريف وتحديد مشكلته يتحول الأمر برمته إلى مأزق.

ربما قادنا ذلك إلى وضع عنوان هذا الكتاب (سوريا.. لعنة وطن) فالأديبة العربية الكبيرة (مي زيادة) لها قول جاء فيه (ألعن وطني وعندما يلعن المرء من يحب، يكون الألم واليأس قد برّحا به)، ونحن نضيف إلى هذا المعنى جملة (جلد الذات) فالإنسان عندما يتضايق من شيء يحبه ينهال عليه بكافة الألفاظ لا كرهاً به، بل يرمي أن يكون الأحسن والأفضل فيما هو واقع به. نحن لا نقرأ بين السطور، ولا نسمع الهمسات، نسمع ما نريد أن نسمع.. أي نسمع بالأذن الثالثة. فقدنا حسنا السوري فاستوى عندنا الطرفان: الغث والسمين، الجد والهزل، المبكيات والمضحكات. فقدنا الإرادة لأننا نمر بمرحلة (تيئيس) واستلاب فكري ونفسي.. نموذج لإنسان مقهور نفسياً مبتز مادياً ومستلب فكرياً.

النقد في الذاكرة العربية يرادف الهدم إن لم يرادف الهرطقة ويدخل في باب البدع، وخاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع مركزي مثل موضوع الوطن.

وأنا أكتب هذه السطور وضعت أمامي صورة لسوريا مكبرة وقلت لذاتي سوريا ليست على ظاهرة الورقة وإنما هي الورقة وكيمياء الألوان وسط صهر الأحاسيس ولهيب التجربة بعد التحول إلى الوحدة غير القابلة للتجزئة. لقد أصبحت الورقة رحماً مباهياً بالجنين، وقد احتل منه جداره أو زاويته، أو لم يترك له فراغاً إلاّ وقد تحول به ومن خلاله ومعه إلى إملاء.

وتذكرت قول والدي: مهما حاولت أن تمسك بالزئبق فلن تستطيع، فقد صيغ الزئبق وعن عمد لكي لا يمسكه أحد.

في لحظة من اللحظات علينا كمجتمع سوري أن نتوقف من عمر الزمن لنسأل أنفسنا: هل نستحق أن نكون رجالاً ونساء لسوريا. وإذا أردنا ذلك فنحن بحاجة إلى هزات مجتمعية تشلّ اليأس وتقلص الإحباط وتعيد للناس شيئاً من الاهتمام بوطنهم، ويخرج المنسحبون من خنادقهم للمشاركة في صنع غد الأبناء والأحفاد.

بقاء هؤلاء المنسحبين من المجتمع في الظل جريمة معنوية.

كل ذلك يتطلب وجود إرادة حقيقية. و(ترتبط الإرادة بوجود قصد يقره الوعي من وراء العمل الذي يقوم به الإنسان، أي أنه يشير إلى شيء مستقبلي يتوقف على الإنسان وبمقدوره فعله، وهكذا تكون الإرادة إصدار المرء الأوامر لنفسه بغرض المشاركة في صنع واقعه). [1]

عدت إلى ما قاله منذ سنوات أنطون كوردسمان من مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن عام 2008 عن سوريا إنها لا تزال واحدة من أكثر المجتمعات حداثة وعلمانية بين مجتمعات الشرق

---

[1] زيادة، معن (إشراف) الموسوعة الفلسفية العربية، مج 1، بيروت: معهد الإنماء العربي 1986- 1997، ص 48.

الأوسط، فالناس فيها مثقفون ودودون والأشخاص الذين تحدثت إليهم لهم براغماتية مشهود لها، ومرونة في وجهات النظر، ولعلي أقول أن السوريين شعب سهل الحديث والحوار معه. وعلى خلاف مع بعض إيسيولوجي المنطقة من الممكن خوض حوار حقيقي معهم.[1]

إن عنوان الكتاب كبير ويلزمه مئات الصفحات، ففي كل فصل تناولت موضوعاً، ثم عدت فوصفته على نحو آخر، ثم تكرر الوصف على نحو ثالث، واستمر في ذلك أحياناً لأربع أو خمس مرات، لعلّي أحاول كل مرة أن أوجد لتجربتي الوصف الأفضل الذي اعتقد أنني لن أحققه بمحاولة واحدة، فأكرر، ولكني أبدأ كل مرة على نحو جديد، وما أسهبه من تفصيل في المحاولة الواحدة أوجزه في المحاولة الأخرى مسهباً في ناحية أخرى، مثل ما كان يفعله (كافكا).

وتساءلت بيني وبين نفسي ماذا تكون قيمة الكاتب يوم يجبن عن مواجهة الحياة بوجهها الأبيض ووجهها الأسود معاً. ومن يكون الكاتب يوم يتحول إلى مهرج يمسح أذيال المجتمع وينافق له.

قديماً قال أرسطو بعد نقده لأستاذه أفلاطون: أحب أفلاطون ولكن حبي للحق أعظم..

ومهما قرّبنا أو بعدنا في مقدمتنا فإن المجتمع السوري شأنه شأن المجتمعات العربية الأخرى، محافظ في عقليته وتنسحب عليه تأزمات الشخصية تأزمات الشخصية القاعدية للذات العربية ، وإن الانفتاح الذي عرفته سوريا لا يختلف عمقاً عن معظم البلدان العربية بعد الاستقلال، حيث كان لابد من خطوات تحديثية اختلفت مستوياتها من بلدان إلى أخرى.

---

[1] صحيفة الشمس، بيروت، 2008/3/28.

ومن أخطاء التحديث في سوريا أنه في الخمسين سنة الأخيرة عملت الدولة حمايتها للتحديث من خلال أجهزتها الشيء الذي أوقع الجميع في مبالغات قياس التحديث في سوريا. وقد فرطت الدولة على امتداد العقود الخمسة الماضية، في فرصة توطين التحديث لدى الفئات الاجتماعية كافة عندما استأثرت الدولة بالتحديث. لذلك فإن سوريا اليوم هي بين بيئة منفتحة هضمت قيم الحداثة وبين بيئة تعيش نوعاً من الارتداد إلى الوراء إيديولوجياً وسلوكاً.

إن الأخطاء المجتمعية التي يقع فيها البعض تعود إلى عدم دراستهم لمجتمعاتهم الدراسة الدقيقة.

إننا نلاحظ - مثلاً - في كل أحاديث كارل ماركس عن الأممية عدم تصوره في كتاباته عن الهند وغيرها من بلاد الشرق أن لهذه المناطق من العالم منطقاً أو مساراً محتملاً يختلف عن منطق أوروبا ومسارها. ويعكس هذا نقصاً في المعلومات بطبيعة الحال، ولكنه يعكس تميزاً في النظرة أيضاً يتولد عن مجمل المناخ السائد في الحضارة الأوروبية الغربية التي تروج لفكرة تفوقها المطلق، ولأننا بالضرورة أدنى منها.

وهذا يقودنا إلى القول إن الإنسان كائن متعدد الأبعاد، يكتنز التناقضات المتنوعة. إذاً، لابد لنا من مثاقفة حرة، أي استحضار ثقافة أخرى ومجادلتها والتفاعل معها لكي يصبح المحصل عملية استيعاب وتكيّف. وبما أن كل ثقافة تشتمل على بعد عقلي أو أخلاقي، فإن استبطانها لا يمكن أن يكون إلا بالقبول والاستحسان، وإلا تحولت إلى قهر واستبداد وإملاء من الخارج.

إن واقعنا العربي يعكس اليوم حالاً من الخوف والانتظار، لكنه أكثر ما يعكس سيطرة «الغيبي» على كل حالاتنا الواعية، وحتى غير الواعية. بهذا الغيبي يمكن نسيان «العقل»، أو إهماله مادام اليقين موجوداً، وهو يقدم الحلول التي حتى لو بدت سحرية لنا نحن «الغلابة» لأنها ستستند إلى رعاية الغيب وما إلى ذلك !!

إذا كان لي من إهداء لهذا الكتاب فإن الذكرى لا تنسى وموت الأبطال هو النقطة الأساسية في بناء الوطن، كما أنه جزء من تاريخ الشعوب. فالأبطال كالآلهة تعيش باستمرار في الدنيا وفي الآخرة وبين ظهراني الناس وتصبح مواضيع لتدوين التاريخ والأساطير. كما أن الأبطال هم الخالدون الذين لا يعيشون في الذكريات والأخيلة فقط. بل ينهمكون في النشاط البشري.

كيان سوريا

يقول المفكر المصري حسن حنفي: إن الوعي السياسي والاجتماعي يكون ضيق الأفق، قصير النظر، إن لم نربطه بالوعي التاريخي [1].

نذكر ذلك لأن أمر حدود سوريا بقي مبهماً إلى أن عثر على خارطة تاريخية يعود زمنها لعهد حكم الإسكندر المقدوني سنة 323 ق.م وفيها نرى الشام مقسومة أقساماً ثلاثة:

1- سوريا الشمالية وهي متاخمة لسفوح جبال طوروس وفيها ولاية أدنه وحلب.

2- سوريا المتوسطة أو المجوفة وهي عبارة عن ولايتي دمشق وبيروت.

3- سوريا الجنوبية وهي فلسطين.

وسوريا أو بلاد الشام كما عرفت قديماً كانت مساحتها أكبر من وقتها الحالي بمرة ونصف. كان يحدها شمالاً جبال طوروس وصحراء سيناء وخليج العقبة جنوباً، والبحر الأبيض المتوسط غرباً وبادية الشام شرقاً.

وفي بداية القرن التاسع عشر كان في بلاد الشام أربع ولايات، هي ولايات دمشق وحلب وطرابلس وصيدا.

وكانت ولاية دمشق أوسع هذه الولايات وأكثرها سكاناً ومركزها مدينة دمشق التي اتسعت طولياً من حي الصالحية في الشمال على سفوح جبل قاسيون إلى حي الميدان في الجنوب على طريق الحج باتجاه حوران والمدينة المنورة.

---

[1] مجلة الثقافة الجديدة، (الدار البيضاء) السنة 7 العدد 29 (1983)، ص17، حسن حنفي.

ويمتد هذا اللواء ليشمل الألوية التالية: القدس، نابلس، عجلون، اللجون، صيدا، بيروت، الكرك، تدمر، غزة التي كانت تتمتع بأهمية خاصة، لكونها صلة الوصل بين مصر وبلاد الشام فأصبحت (مالكانه ميمرى)[1] تمنحها الدول لمن تشاء مدى حياته كقبطان باشا امير البحر العثماني.

أما ولاية حلب[2] ومركزها مدينة حلب فكانت تضم بالإضافة إلى سنجق (لواء) حلب الألوية التالية:

معرة النعمان، كلس، أعزاز.

ويذكر هنا أن (منطقة الجزيرة)[3] أي شرقي الفرات كانت تشكل ولاية خاصة أطلق عليها ولاية أورفه.

وفي القرن السابع عشر أطلق عليها اسم الرقة. وكانت تضم من الألوية جماسة والخابور ودير رحبة وبني ربيعة وسروج وعانه.

واتسعت حدود ولاية حلب فشملت الرقة ومرعش وعينتاب والستان.

أما ولاية طرابلس[4] ومركزها مدينة طرابلس، فكانت تضم بالإضافة إلى لواء طرابلس، حمص، حماة، السلمية، جبلة.

وأخيراً ولاية صيدا[5] التي شكلت إثر إخماد ثورة المعنيين عام 1660 فكان مركزها يتنقل ما بين عكا وصيدا وبيروت وتشمل المنطقة الساحلية، كصيدا أو بيروت وعكا.[6]

---

[1] عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، القاهرة 1969، ص 62.

[2] الصباغ، د. ليلى: تاريخ العرب الحديث، دمشق: مطبعة ابن حيان 1981 -1982، ص 136.

[3] عبد الكريم، د. أحمد عزة: تاريخ التعليم في عصر محمد علي، القاهرة: مطبعة النهضة المصرية 1938، ص123.

[4] العانوتي، د. أسامة: الحركة الأدبية في بلاد الشام- بيروت: الجامعة اللبنانية 1971، ص807.

[5] عوض، عبد العزيز: مرجع سابق ص63.

[6] أبو فخر، د. فندي: سوريا والصراعات الدولية 1831 – 1840 السويداء 2000.

إن ما يمكن أن نسميه سوريا الطبيعية التي تحد من الشمال بجبال طوروس ومن الجنوب بصحراء سيناء وقناة السويس ومن الشرق بالحجاز والعراق ومن الغرب بالبحر المتوسط، كانت عندما جلا عنها الأتراك بانتهاء الحرب مقسمة إلى ثلاث ولايات: ولاية حلب وولاية دمشق وولاية بيروت، وإلى متصرفيتين ملحقتين بوزارة الداخلية مباشرة هما متصرفية القدس التي تشمل معظم فلسطين ومتصرفية دير الزور المتصلة حدودها بحدود العراق، وإلى متصرفية ممتازة مباشرة بمقام الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) هي متصرفية جبل لبنان ذات النظام الخاص المستقل [1].

وفي إعلان المؤتمر السوري العام شمل القطر السوري في مفهومه العام، جميع أقاليم ومناطق البلاد السورية أو بر الشام. أما الدولة أو الجمهورية العربية السورية الراهنة فهي لا تمثل قطعاً هذا القطر السوري في تسميته التاريخية وفي أبعاد حدوده الطبيعية. فما هي إلاّ أحد أجزائه بعد المساومة الاستعمارية لا بل هي قسم لا غير من حصة الانتداب الفرنسي.

إن تسميات سوريا الكبرى أو سوريا الموسعة وما تتناوله بعض المصنفات أو ما يتداوله العامة ما هو إلاّ تعبير عن صورة مشوّهة للواقع وللأصالة وهو تعبير ينم عن منظور خاطئ ومضلل ويدل على مدى الاختراق الفكري الاستعماري في بعض الأوساط العربية والسورية حتى المثقفة منها. فالقطر السوري هو واحد أصلاً وتاريخاً وشرعاً في تعدد أصقاعه.

---

[1] الأمين، حسن: الاستقلال في بلاد الشام 1918 – 1920 بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 1998 ص273.

ونرى من خلال الوثائق الفرنسية «من رئيس الحكومة الفرنسية إلى بول كامبون السفير في لندن ومن ملحق التقرير إلى السيد جورج بيكو القنصل العام لفرنسا في بيروت (لاحقاً صيغة معاهدة سايكس - بيكو باسمه) وذلك في باريس 9 تشرين الثاني 1915- المصدر أرشيف الشؤون الخارجية حرب 1914- 1918 جزء 877 (تركيا- سوريا- لبنان) جزء 7 ص336 » [1] إن سوريا كانت معروفة دائماً في فرنسا بمعناها الواسع. ولم تعبر اتفاقية عام 1840 إلاّ عن الرأي العام، بإعطاء اسم سوريا الجنوبية إلى فلسطين. فلن نفهم إذن معنى أن نترك أي جزء كان من الساحل السوري. وعليكم التشديد على ألا تنتهي ملكيتنا إلاّ عند الحدود المصرية. إضافة إلى ذلك، يكفي النظر إلى خارطة للتعرف على طبيعة الأماكن نفسها التي تفرض هذا الحل. فبين سوريا الشمالية وسوريا الجنوبية ليس ثمة أي حد طبيعي يمكن أن يشكل حاجز و يرسم الحدود. وعلى العكس، فهناك بين مصر وفلسطين منطقة صحراوية واسعة تفصل البلدين أكثر من نهر أو من سلسلة جبلية، الأمر الذي يجنب حدوث أية مشكلات مستقبلية بين الأشقاء الإخوان.

كما جاء في الوثائق الفرنسية أن الحل الأبسط يمكن في تثبيت الحدود الإدارية الحالية لسوريا. وهكذا، فستشتمل أرضها على ولايات أو متصرفيات القدس وبيروت ولبنان ودمشق وحلب. وفي الشمال الغربي على الجزء الكامل من ولاية أضنه الواقع جنوب طوروس. إن المناطق الخصبة بشكل خاص، حيث أضنه، وهي ملتقى طرق آسيا الصغرى، تكون هكذا من حصتنا وتعطي ملكيتنا الجديدة قيمتها كاملة.

[1] حجار، الأب جوزيف: سوريا بلاد الشام، دمشق: دار طلاس 1999، ص78.

ستتبع الحدود شرق هذه المنطقة خط ذروة جبال طوروس في ولايات أو متصرفيات مأمورة العزيز ودياربكر وفان لتعود فتنزل إلى الجنوب تابعة الجبال التي تحد حوض دجلة، وتقطع هذا النهر جنوب الموصل حيث لدينا المنشآت الفرنسية الأكثر ازدهاراً التي رسخت بجدية تأثيرنا في المنطقة وتتصل إلى الفرات عند حدود مقاطعة دير الزور التي ستبقى ضمن حصتنا. وهكذا، فان مرش ومادو- كابو ومناجمها الغنية في جبل مرغانة التي كان يأتي منها الجزء الأكبر من مواد الإمبراطورية من النحاس، وأرغانة ومناجمها من الرصاص المفضفض، ودياربكر، ستكون موجودة في سوريا وتزيد من ثرواتها. وسيكون من المفضل أيضاً أن تكون مناطق كركوك متضمنة في منطقتنا، ولكن يخشى ألا يوافق الإنكليز حول هذه النقطة على وجهة نظرنا [1].

يتبين لنا من خلال ما عرضناه كم كانت الدول الاستعمارية تلعب بحدود البلدان الأخرى، وكأنها كرة تتقاذفها من هنا وهناك وقانون القوة والمصالح هو المسيطر.

وفي العودة إلى مجريات الأمور نرى أن القطر السوري قُسم بعد دخول الاستعمار الفرنسي لها إلى دويلات صغيرة وهي:

1- دولة حلب وعلى رأسها كامل القدسي وتتألف من إسكندرونة وأنطاكية وجسر الشغور وسنجق ممتاز ضم إلى دولة حلب وألحق بها لواء دير الزور أيضاً.

2- دولة العلويين وهي مؤلفة من لواء اللاذقية وأقضية العمرانية وصافيتا والحصن. وعين الكولونيل نيجر حاكماً عليها ثم خلفه الجنرال بيوث.

[1] حجار، الأب جوزيف: سوريا بلاد الشام، مرجع سابق ص78-79.

3- دولة جبل الدروز وأميرها سليم الأطرش.

4- دولة دمشق وهي مشكلة من بقية المدن السورية، وقد تولى الحكم فيها بعنوان حاكم دولة دمشق حقي العظم، وألف حكومته بتاريخ 1920/12/1 من مديرين عامين هم السادة:

عطا الأيوبي لمديرية الداخلية العامة، وبديع المؤيد للعدلية، وحمدي النصر للمالية، ومحمد كرد علي للمعارف، وشاكر القيم للنافعة، ونصوحي البخاري للأمور العسكرية.

وفي 28 حزيران 1922 أصدر المفوض السامي الفرنسي قراراته رقم 1459 مكرر قضي بتأليف مجلس مؤقت لاتحاد دول سوريا، أي دمشق وحلب وأراضي العلويين المستقلة. وألغي مجلس الاتحاد في بدء كانون الثاني 1925 وأعلنت الدولة السورية وقد أعيدت إليها وحدتها مع دمشق وحلب وإسكندرونة والعلويين، وقد ترأسها صبحي بركات وتشكل لهذه الدولة الموحدة مجلس تمثيلي برئاسة بديع المؤيد.

وتكونت سوريا الحالية في عام 1927 من الدولة العلوية والدولة الدرزية إضافة إلى الدولة السورية التي كانت تشمل دمشق وحلب. أما سنجق الإسكندرون، الذي ضم في عام 1939 إلى تركيا، فقد كان له وضع خاص.

فإذا غضضنا النظر عن الأرض التي استولت عليها إسرائيل فيما بعد، فإن سوريا لم تتحدد حدودها الحالية إلا في عام 1942 عندما ضمت الدولتان العلوية والدرزية إليها نهائياً [1].

---

[1] رايسنر، يوناهسي: الحركات الإسلامية في سوريا - بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 2005، ص26.

ومن خلال المعاهدة الفرنسية- السورية الموقعة في 19 أيلول 1936 أسقط الوفد الرسمي السوري مطالبته بضم لبنان في مقابل موافقة فرنسا على دمج منطقتي الحكم الذاتي الدرزية والعلوية في الجمهورية السورية (فيما كان لواء الإسكندرون قد منح لتركيا). وعلى الرغم من ذلك، أصر الرئيس السوري هاشم الأتاسي ورئيس وزرائه جميل مردم في بيان لهما عقب توقيع المعاهدة على الاتحاد الفيدرالي بين البلدين [1].

أما حين انسحب الفرنسيون نهائياً سنة 1946 فكانت سوريا قد تقلصت إلى 185190 كيلومتراً مربعاً من 300000 كيلو متر مربع كانت هي مساحة الولايات السورية أيام الإمبراطورية العثمانية [2].

وفي عام 1967 استولى الإسرائيليون على هضبة الجولان وتزيد مساحتها على الألف كيلو متر مربع بعض الشيء، ولم تعترف الأمم المتحدة بهذا الأمر ويجري التأكيد على ذلك من خلال إصدار بيانات في هذه المسألة كل عام.

إن سوريا بكل الأزمات التي مرت بها، وبكل المصطلحات، كانت تعبر عن تكوين جغرافي مميز وبنى اجتماعية مميزة، ولا يمكن إلغاء هذه الحقائق بجمل ومقولات أحادية، ذلك أن هويات الأمم مخطوطة بدم شهدائها وبإنجازات أعلامها وبتضحيات أفذاذها، ومستلهمة من خصائصها ومزاياها ووحدة حياتها ومصيرها.

---

[1] طرابلسي، فواز: تاريخ لبنان الحديث.. من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 2008، ص169.

[2] سيل، باتريك: الصراع على الشرق الأوسط، لندن: دار الساقي 1989، ص34.

من حكم سوريا

يعتبر يوم 17 نيسان 1946 تاريخ حصول سوريا على استقلالها، وكانت في ذلك الوقت تحت حكم شكري القوتلي. وقد شهدت سوريا خلال الفترة 1949-1971 أخطر حالة من عدم الاستقرار يمكن أن يشهدها بلد في المنطقة العربية، فقد توالت فيها الانقلابات العسكرية التي بلغت في غضون تلك الفترة 13 انقلاباً ناجحاً، أسفر كل منها عن تغيير الحاكم فيها. في حين عرفت سوريا منذ عام 1971 في ظل حكم الرئيس حافظ الأسد أطول فترة من الاستقرار.

سمي حافظ الأسد بـ (وتد العرب)[1] فيما ذكر أحد الصحفيين اللبنانيين عنه (لو كان للبنان أن يشترك غداً في استفتاء الرئاسة السورية لانتخب الفريق حافظ الأسد)[2].أما محمود شكري سفير مصر في سوريا سابقاً فقد قال عنه: (إني أؤكد أن تقديري للرئيس حافظ الأسد واقتناعي به كمفكر إستراتيجي عربي راقي المستوى ليس حكراً على فكري شخصياً فحسب، بل يشاركني في هذا أعداؤه قبل أصدقائه. فهنري كيسنجر يعتبره أبرع سياسي وأصعب مفاوض عربي. وجيمس بيكر– مهندس مؤتمر مدريد للسلام- قد أكد أن الرئيس حافظ الأسد قائد إستراتيجي وسياسي متميز. أما وارن كريستوفر، والذي تفاوض مع الرئيس الأسد في أعقاب اعتداء قانا والذي خرج منها الرئيس الأسد بإقرار أمريكي وإسرائيلي بمشروعية وحق المقاومة اللبنانية في

---

[1] صحيفة الأهرام، القاهرة 1997/11/28، ص 9، محمد زايد.

[2] صحيفة النهار، بيروت 1971/3/11، ميشال أبو جودة.

القيام بأعمال عسكرية ضد أهداف غير مدنية وتمثل ذلك في تفاهم نيسان، فقد وصف الرئيس الأسد بأنه سياسي مقتدر ومفاوض لا يهزم) [1].

وقع في سوريا بعد الاستقلال وفي غضون عام 1949 وحده ثلاثة انقلابات عسكرية متتالية، كان الأول في شهر آذار بقيادة حسني الزعيم الذي لم يستمر أكثر من خمسة أشهر ليليه سامي الحناوي ويقدمه إلى مقصلة الإعدام في آب من نفس العام. ثم لم يمكث الحناوي طويلاً في السلطة، إذ أطاحه هاشم الأتاسي بانقلاب ثالث وقع في كانون الأول من العام نفسه. وفي عام 1951 قاد أديب الشيشكلي انقلاباً ضد هاشم الأتاسي لم يدم سوى بضعة أشهر أيضاً فأطاحه فوزي سلو في انقلاب استمر في إثره في الحكم من كانون الأول 1951 حتى حزيران 1953 لكن الشيشكلي عاد إلى السلطة في انقلاب آخر وضعه في سدة الحكم في حزيران 1953 إلى شباط 1954 حين عاد هاشم الأتاسي مرة أخرى ليجبر الشيشكلي على التنحي بضغط من الجيش والمعارضة الشعبية معاً. وقد حكم هاشم الأتاسي حتى عاد شكري القوتلي وأطاحه مرة أخرى في أيلول 1955 ليظل القوتلي في السلطة حتى تحقيق الوحدة مع مصر في 22 شباط 1958 حيث تنازل عن السلطة حينها للرئيس جمال عبد الناصر بوصفه رئيساً للجمهورية العربية المتحدة [2].

وفي أيلول 1961 وقع انقلاب عسكري ناجح بقيادة مأمون الكزبري أنهى الوحدة مع مصر، أعقبه انقلاب آخر بقيادة ناظم القدسي الذي

---

[1] صحيفة الأهرام، القاهرة 2000/7/1، محمود شكري.

[2] الضمور، خالد محمد عابد: العسكريون والحكم في سوريا 1949- 1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دمشق 1981، ص149.

استمر في حكم سوريا من كانون الأول 1961 وحتى آذار 1963 حين وقع انقلاب هو الأول الذي يتورط حزب البعث فيه ضد حكومة الانفصال، ووضع لؤي الأتاسي في رئاسة الدولة وأعاد الإصلاحات التي كانت حكومة الانفصال قد ألغتها [1].

وفي تموز 1963 وقع انقلاب ضد لؤي الأتاسي تمكن أمين الحافظ من إحباطه، فعزل لؤي وتولى رئاسة الدولة حتى أُطيح في انقلاب قاده صلاح جديد أسفر عن تولي نور الدين الأتاسي رئاسة الدولة.

ومنذ ذلك الحين انفجرت الصراعات في مجلس قيادة الثورة الذي تمخض عن انقلاب حزب البعث من ناحية، وبين أعضاء الحزب من ناحية أخرى، أفضت إلى وقوع انقلاب من داخل المجلس، عزل في أثره نور الدين الأتاسي، وتولى أحمد الخطيب رئاسة الدولة لمرحلة انتقالية استمرت من 18 تشرين الثاني 1970 حتى 22 شباط 1971 ليتمكن حافظ الأسد بعدها من تولّي رئاسة الدولة، وأسس لمرحلة حكم جديدة أحكم فيها السيطرة على جميع مؤسسات الدولة وأعاد تنظيم حزب البعث على خلفية الصراع بين المدنيين والتقدميين الماركسيين بقيادة الأتاسي من جانب، وبين مجموعة العسكريين والوطنيين بقيادته حين كان وزيراً للدفاع في حكومة جديد من جانب آخر، واستطاع الأسد في هذه الفترة تدعيم مكانته بعدد من الوسائل السياسية والعسكرية [2].

---

[1] زنوقه، د. صلاح الدين: أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2012.

[2] Van Dam. Nickolas; the struggle for power in Syria; Politics and society under Asad and the Ba'th party (London; croom heim 1981), p.39.

استلم حكم سوريا الدكتور بشار الأسد بعد رحيل والده عام 2000 وجدد بيعته عام 2007 و2014 وحظي بقبول من يرون أن مرحلة حكمه ستكون امتداداً لفترة حكم والده وليست انقلاباً عليه. وكان برنامج بشار الأسد الإصلاحي هو ثورته البيضاء التي سيبنى عليها خطابه السياسي وبرنامجه التنفيذي في المرحلة المقبلة، من حيث وجود نظام حكم قوي ومستقر في سوريا، سوف يمكن من تدارس وتقويم الموقف على ضوء الفكر والمعطيات الواضحة والتي أرساها الرئيس حافظ الأسد، وتقوم على معطيات واضحة أساسها أن الأرض لن تضيع مهما طال الزمن، وإن قوة الموقف السوري في صلابته وليس في تهافته على أية تسوية، وإن استلام سوريا لخطط الاحتواء الإسرائيلي سوف يعني قبول سوريا بدور هامشي في ظل سيطرة إقليمية إسرائيلية.

الحكام وتوقيت حكمهم

قلة في سوريا تتذكر أسماء من حكم هذا البلد، وإذا تذكرت فإنها تتذكر أسماء اشتهرت مثل شكري القوتلي وأديب الشيشكلي وناظم القدسي وحافظ الأسد ونجله بشار الأسد. لكن من التدقيق تبين أنه حكم سوريا لغاية كتابة هذه السطور 28 رئيساً، بعضهم حكم في عهد الحكومات الوطنية تحت الانتداب الفرنسي، ومن ثم بعد الاستقلال عام 1946 .

وكان ترتيب حكم الرؤساء لسوريا وفق التالي :

1- محمد علي العابد، 27 أيلول-21 كانون الأول 1936.

2- هاشم الأتاسي، 21 كانون الأول 1936- 7 تموز 1939.

3- بهيج الخطيب (رئيس مجلس النظار)، 10 تموز 1939- 4 نيسان 1941.

4- خالد العظم (مؤقت)، 4 نيسان- 16 أيلول 1941.

5- تاج الدين الحسني، 16 أيلول 1941- 17 كانون الثاني 1943.

6- جميل الألشي (مؤقت)، 17 كانون الثاني- 25 آذار 1943.

7- عطا الأيوبي، 25 آذار- 17 نيسان 1943.

8- شكري القوتلي، 17 آب 1943 -30 آذار 1949.

9- حسني الزعيم، 30 آذار - 14 آب 1949.

10- سامي الحناوي، 14 آب- 15 آب 1949.

11- هاشم الأتاسي (مرة ثانية)، 15 آب 1949- 2 كانون الأول 1951.

12- أديب الشيشكلي، 2 كانون الاول- 3 كانون الأول 1951.

13- فوزي سلو، 3 كانون الأول 1951-11 تموز 1953.

14- أديب الشيشكلي (مرة ثانية)، 11 تموز 1953 - 25 نيسان 1954.

15- مأمون الكزبري، 26 شباط - 28 شباط 1954.

16- هاشم الأتاسي (مرة ثالثة)، 28 شباط 1954- 6 أيلول 1955.

17- شكري القوتلي (مرة ثانية)، 6 أيلول 1955- 22 شباط 1958.

18- جمال عبد الناصر(رئيساً للأقاليم الشمالي والجنوبي في عهد الوحدة مع مصر)، 22 شباط 1958- 28 أيلول 1961.

19- مأمون الكزبري (مرة ثانية)، 29 أيلول - 20 تشرين الأول 1961.

20- عزت النص، 20 تشرين الثاني - 14 كانون الأول 1961.

21- ناظم القدسي، 14 كانون الأول 1961- 8 آذار 1963.

22- لؤي الأتاسي (رئيس مجلس القيادة الثورية الوطنية)، 9 آذار- 27 تموز 1963.

23- أمين الحافظ، 27 تموز 1963- 23 شباط 1966.

24- نور الدين الأتاسي، 25 شباط 1966- 18 تشرين الثاني 1970.

25- أحمد الخطيب، 18 تشرين الثاني 1970- 22 شباط 1971.

26- حافظ الأسد ، 22 شباط 1971- 10 حزيران 2000 (خمس دورات).

27- عبد الحليم خدام، 10 حزيران - 17 تموز 2000.

28- بشار الأسد ، 17 تموز 2000 إلى كتابة هذه السطور عام 2014 (ثلاث دورات).

إن حكم سوريا له تاريخ سري، كشف الملك سعود بن عبد العزيز (كما تقول صحيفة صوت العرب)عن سره حين قال إنه يذاع لأول مرة، وهو أنه قبل 20 عاماً حين كانت سوريا تناضل ضد الاستعمار الفرنسي جاء أربعة من زعماء سوريا هم شكري القوتلي وسعد الله الجابري

وجميل مردم بك ورياض الصلح إلى والدي في نجد وعرضوا عليه باسم أكثرية الشعب السوري أن يولّي أحد أنجاله الأمير سعود أو الأمير فيصل ملكاً على سوريا، ولكن والدي أجابهم بأن المملكة لا تطمح بأي شبر من أراضي سوريا لأن سوريا لأبنائها [1].

وهناك حادثة أخرى في هذا السياق يذكرها سامي جمعة وهي «لم يكن الجلاء الفرنسي يتم عن سوريا في عام 1946 حتى وردت للشعبة الثانية في الجيش السوري معلومات تتضمن أن الملك عبد الله (ملك الأردن) قد أقام اتصالاً مع العقيد عبد الوهاب الحكيم أمر اللواء الأول بغية شرائه للقيام بعملية انقلاب لتحقيق مشروع سوريا الكبرى بزعامة الملك عبد الله وأن العقيد الحكيم قد قام بزيارة عمان سراً عدة مرات حيث قابل الملك عبد الله وأن الملك قد خصص ميزانية لعملية الانقلاب قدرها مئتان وخمسون ألف جنيه إسترليني يتصرف بها العقيد الحكيم كما يشاء في سبيل تحقيق ذلك الهدف» [2].

لعل سجلات الاستخبارات تحمل مزيداً من الأسماء (الصديقة) أو (الغريبة) التي طمعت بحكم سوريا ولم يتحقق لها ذلك.

---

[1] صحيفة النهار، بيروت 1962/8/19.

[2] جمعة، سامي: أوراق من دفتر الوطن، دمشق: دار طلاس 2000، ص40.

تمهيد

العن وطني، وعندما يلعن المرء من يحب،
يكون الألم واليأس قد برّحا به
مي زيادة

إن الفرد السوري، إذا ما نظر إلى وطنه الجريح، تنتابه الحيرة عما جرى لبلده، كأن كابوساً قد مر عليه في منامه. فالحيرة المحمولة على الخوف باتت مركبة وتتعقد بمضي الوقت لفرط إدمان بعضهم إعادة إنتاج تصورات وأداءات تثبت بين الحين والآخر فشلها أو نجاحها الوقتي والظرفي الذي يحمل في أعطافه التبدد أو التبخر، لأنه لا يعدو أن يكون مسكناً طارئاً لألم عضال يكمن في الأنسجة الاجتماعية والدينية والسياسية التي عاش عليها الشعب السوري منذ ستينيات القرن الماضي وما وصل إليه الحال في الوقت الحاضر.

قليلة ونادرة الدراسات التي عالجت في العمق المرض الذي بدأ ينتشر في الجسم الرمزي والاجتماعي، حيث الوهن والتفكك يتمدد ويتسارع وتأثره دونما فحص شديد للأمراض، وما هي سياسات وإستراتيجيات العلاج وخرائط الطريق لإعادة تجديد دماء (الوحدة الوطنية) والأحرى التكامل الوطني بين أبناء الشعب السوري.

يقول كاتب مصري (الحيرة قرينة الخوف ومحمولاته) [1] ذلك ما كان يلمح ويصرح البعض فيما يكتبه ويقوله إلى طبيعة المرض وأعراضه ومخاطره. ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما امتد إلى تقديم تصورات

---

[1] صحيفة الأهرام، القاهرة 16 ديسمبر 2010.

للعلاج تتسم بالتدرج والتوازن والموضوعية وهدوء الأعصاب حتى لا تستثار الصفوة، بالغة التميز بين المفكرين وقلة قليلة من السياسيين من بعض أشكال الاحتقان والعنف ومظاهر الاستثارة التي يقوم بها بين الحين والآخر بعض الغلاة من أديان ومذاهب مختلفة، أو البعض الآخر من محترفي الإثارة السياسية والطائفية كي يجعلوا من أنفسهم نجوماً لامعة وسط غالب أبناء دياناتهم أو مذاهبهم، وليحققوا مصالحهم من خلال خطابات زاعقة ومتشددة، بل ومتعصبة ترمي إلى التعبئة والحشد وتوليد الغضب شبه الجماعي المنفلت من أية ضوابط.

وهذه الصفوة من المفكرين والسياسيين يصل بها الحال للقول أنها الشعب في حين أنها في الواقع هي وحدها التي تتحدث لا الشعب. ولكن القرار النهائي للشعب هو وحده الذي يثبت صحة هذا الاستعمال المجازي من خطأه. غير أنه كلما نطق جزء باسم المجموع، فإن ذلك الجزء ينساق وراء الاعتقاد بأنه هو المجموع. وبالتالي ونتيجة لذلك يحاول الجزء أن يقيم نفسه مقام المجموع، أو بالأحرى، يحاول أن يرغم المجموع أن يكون حقاً هو المجموع، أي ما يريد ذلك الجزء للمجموع أن يكونه. وهكذا تصبح العملية كلها فاسدة. فبدلاً من إيقاظ الشعب لينال حريته ، كما اعتقدت تلك الفئة أو زعمت أنها فاعلة، نجد تلك النخبة الطليعية تتسلط على الشعب وتستعبده أكثر مما كان مستعبداً فيما مضى.

إن المجتمع المحلي الوطني الذي ينتمي إلى مرتبة إنسانية أعلى يكتسب شكله تلقائياً من وجود الكيان السياسي ثم يصبح بدوره جزءاً من جوهر ذلك الكيان. ولا شيء أهم لحياة الكيان السياسي وبقائه، حسب قانون العلية المادية، من وجود الطاقة المتجمعة والاستمرار التاريخي

لذلك المجتمع المحلي الوطني الذي ساعد الكيان السياسي بنفسه على إيجاده. (وهنا علينا التفريق بين السلطة Authority والقوة Power فهما أمران مختلفان. فالقوة هي التي بواسطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على إطاعتك، بينما السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين أو تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك. والسلطة تتطلب قوة، أما القوة بلا سلطة فظلم واستبداد) [1].

والديمقراطية هي السبيل الوحيد لتمهيد التبرير الفعلي الأخلاقي للحياة السياسية، لأن الديمقراطية تنظيم عقلي للحريات المستندة على القانون. فالقانون والمرسوم يقعان في دائرتين خاصتين مختلفتين تماماً. فالأول يقع في دائرة الأشكال البنائية للسلطة، بينما يقع الثاني في دائرة الممارسة الوجودية للسلطة. والقانون قاعدة عامة ودائمة، فالأولى تقرر في الهيئة الاجتماعية علاقة وظيفية معينة، والثانية لأنها موجهة نحو أمور تتعدى الظرف الراهن وتعد على أساس أن لا تبدل. أما المرسوم فهو تشريع خاص، يقرر مسألة واقعية في إطار القانون لمواجهة حالة معينة في زمن معين.

ويذهب (جاك ماريتان) إلى القول أن المرسوم قد يشرع خلافاً للاتجاهات السائدة آنذاك لدى الشعب، وأن يفرض على رأي عام ينفر منه، دون أن يكون في ذلك كبير تحيز. أما القانون فيجب أن يوضع عادة (ويفترض دائماً أنه عادل) استناداً إلى بناء الشعور العام للشعب كما تعبر عنه التقاليد والعادات أو مطالب بعض الجماعات من السكان أو في أسس القواعد الاجتماعية والخدمات العامة [2].

---

[1] De Jouvenel, Bertrand : powet.. The natural history its growth. (London, Hutchinson 1947) (Ed).

[2] جاك ماريتان: الفرد والدولة ، ترجمة: عبد الله أمين، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة 1962 ص157.

وهذا يعني وجود تراث من الكيانات المقبولة دون جدل وعادات راسخة ومشاعر مشتركة متأصلة تقدم للحياة الاجتماعية ذاتها بعض الحقائق المستمدة من الطبيعة، كما تدخل إليها قوة حيوية لاشعورية تتسم بها الكائنات العضوية النامية. وهو إلى جانب ذلك كله تجربة مشتركة موروثة وغرائز خلقية وثقافية تؤلف نوعاً من الحكمة التجريبية العملية أكثر عمقاً وغزارة وأقرب إلى خفايا الدينامية المعقدة لحياة البشر من أي تركيب يصطنعه العقل.

إن النموذج السوري التاريخي يحمل في رحابه التعدد والتعايش والتفاعل، والإنتاج الاجتماعي والرمزي المشترك، أياً كانت المشاكل وأياً كان ديانة أو مذهب من يحكم، لأنهم جاؤوا وذهبوا ! وبقيت سوريا وشعبها الواحد في تعدده. ومن هنا كان الوعي المغيب أن سوريا أكبر من الأحادية والرأي الواحد أياً كان مصدره، لأن الشعب السوري هو أساس الشرعية والحكم، وهو الذي يعطي تفويضه لمن يتحدث باسمه، ومن يعبر عن توقه العارم للتحرر من تخلفه وتحقيق أمانيه بالتقدم والحرية والحداثة.

وسوريا بعراقتها التاريخية وتجاربها الضارية والصعبة عبر الزمن، شكلت مخزون خبرات بالغ الاستثنائية في مواجهة الطغيان والطغاة والغزاة والفقر والجوع وعاديات الزمن وتقلبات موازين القوى في إقليمها وعالمها، لذلك كان إيمان أباء الحداثة والإصلاح وأبنائهم وأحفادهم على تعددهم وقلتهم، بان تكوين الأمة الحديثة هو مجموعة عمليات تاريخية وتفاعلات ثقافية، سياسية واقتصادية.

من هنا كان رائدهم الرئيسي هو أن الأمة الحديثة هي تعبير عن هندسات سياسية ودستورية(*) وقانونية ورمزية حولها، تصوغ المشترك المدني السوري الذي يحرك جميع أبناء سوريا في إطار من المساواة والمواطنة والحقوق والحريات المدنية ضمن المؤسسات السياسية والمدنية.

إن الحيرة والخوف في الوجدان الشخصي وشبه الجماعي للمواطن السوري في هذه المرحلة التي دمرت بها البلاد بفعل العنف اليومي ووقائعه إلى أحداث، تزيد من تعقد المشكلات التي تمس الوحدة الوطنية. ومن هنا ينبغي أن نتسلح بقدر كبير من الشجاعة واليقظة وتغليب روح الوطنية السورية ودولة القانون التي تسود عملنا الوطني وروحنا الدينية المتعددة في وحدتها الوطنية. وهذا يقتضي فتح ملفات الوحدة الوطنية وغيرها في هدوء وموضوعية وعقلانية بلا تشنج وبلا مغالاة أو تهور، وهو أمر يقتضي التصدي لبعض الغلاة على الجانبين ممن يريدون بناء مكانة وشهرة وذيوع على قبر الوحدة الوطنية مقابل حضور إعلامي أو تمويل من هنا وهناك.

ثمة اجتياح عميق وضروري واستثنائي لاستعادة روح سوريا للسوريين التاريخية لأن وحدة الشعب والدولة هي إحدى ركائز استعادة دورنا ورسالتنا الإنسانية. فممارسة الشعب حقه في أن يحكم نفسه بنفسه هي التي تجعل الحكام الذين يختارهم ذوي سلطة خلال مدة الوظيفة وعلى قدر مهمتهم ودرجتها. فممارسة الشعب للحق في أن يحكم نفسه بنفسه لا تقيد إلى ذلك المدى الحق ذاته، بل تقيد ممارسته إلى ذلك المدى مرات

(*) ـ كان الدستور الأول بالمعنى الحديث للكلمة، دستور الولايات المتحدة الأمريكية عام 1776.

أخرى أو تقييد قوة الشعب بعبارة أخرى، لأن حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه لا يمكن أن يمارس في الواقع، إلا أن يكون الشعب زمرة صغيرة أو في حالة خاصة من حالات الاستفتاء الشعبي، دون وضع أفراد معينين في مراكز الخدمة العامة، ومنحهم بالتالي سلطة فعلية، فهم على المستوى السطحي يخضعون لاتجاهات فكرية عابرة كأمواج البحر، ويتأثرون بكل رياح القلق والخوف والانفعالات والمصالح الخاصة.

أما في المستويات العميقة فهناك الحاجات الحقيقية للجماهير. وفي تلك المستويات كذلك تكمن الرغبة في العيش سوية وشعور خفي بالرسالة المشتركة والقدر المشترك، وأخيراً الاتجاه الطبيعي للإرادة البشرية نحو الخير. لذا فإن الحاكم حتى في إحداثه عدم الرضا لدى الشعب يستطيع أن يتصرف بالاشتراك مع الشعب بكل ما في العبارة من معنى. فإن كان حاكماً عظيماً استطاع أن يحول عدم الرضا ذلك إلى ثقة عميقة متحداً مع الشعب في الأغراض البعيدة، وحريص على الاحتفاظ بالمشاركة في أعمق إرادة بشرية للشعب الذي أغمض عينيه عنها.

إننا كسوريين في ظل الأحداث التي عصفت بنا، مميزين بين الحلم والواقع في إعادة لحمتنا الوطنية وبناء ما دمرناه، فإذا عنى الحلم للمفكر الفرنسي أندره بروتون نزهة دائمة في قلب المنطقة المحرمة. فسر الحياة للمواطن السوري من خلال الفواجع المؤلمة التي مر بها هي في تصديه لها وأخذ العبر منها وأن لا يدع لليأس مكاناً في نفسه. فكم من فواجع حلت في بلدان عديدة من العالم استطاع الشعب بوعيه ووحدته أن يعيد بناء وطنه من جديد ويحقق ما كان يقوله البعض من أن الحلم

لا يتحقــق إلاّ بصــعوبة فــإذا بــالحلم يتحقــق ويفجــر طاقــات كانــت كامنة في النفوس.

بعد ما قدمنا من صورة للوضع المأساوي السوري، نحاول أن نرسم للمستقبل صورة، نعيش أحلاماً كبيرة، نتشبث بالأمل في غد أكثر إشراقاً وأحسن حالاً مما مضى، يطمع كل منا في أن يعيش حتى يرى أطفاله رجالاً يشقون طريقهم في الحياة بنجاح، يشاركون بكفاءة في صنع الوطن الذي احتضناه بين رموش القلب سنين طويلة وحاربنا معاركه على مدى الأيام، نحلم بهم يبتسمون فتشرق بابتساماته شمس كل صباح، يتهللون فيصفق كفا القمر ذرى فيهم خلاصة ليالي من الأرق سهرناها قلقاً، وناتج أيام شقينا فيها طويلاً، وأيام تجرعنا فيها المر لتذوق شفاههم حلاوة الشهد، صعدنا جبالاً وهبطنا ودياناً وتشققت منا الأقدام جهداً والشفاه عطشى لنحميهم من أن يواجهوا ما واجهنا، تخطينا من أجلهم صعاباً فوق طاقات البشر، وقضينا ليالي وأياماً في صعاب ثمناً لكلمة حق لم تعجب البعض.

النصر على الذات وقهر مكامن الضعف أرفع مراتب الوثوب نحو الغاية العليا التي ينذر المرء نفسه من أجل تحقيقها، فتتحول قمة النصر إلى عتبة الانطلاق نحو الجهاد الجاد والشاق لخدمة الوطن وشرف رفع راية عزته وكرامته.

تفعيل دور المواطن في سياسات بلده

إن أخطر أنواع الخطأ

هو عدم الشعور بالأخطاء

كارليل

إن الدولة.. أي دولة، هي بطبيعتها مؤسسة سياسية وتاريخها في أصله وفصله تاريخ سياسي مغموس في بيئته الاجتماعية. ولا يمكن فهم تاريخ أي دولة من دون تحديد الجذور التاريخية التي نشأت منها هذه الدولة. وإذا عرفنا هذه الجذور فعلينا أن لا نضع الدولة ومؤسساتها فقط في مسؤولية تراجع مفهوم شخصية المواطن وتجليه في المجتمع، بل إن مؤسسات المجتمع الأخرى كلها مسؤولة عن هذا الأمر، عندما ارتضت أن تعمل بآليات مجتمعية قديمة تقوم على أساس من الاستهواء والاصطفاء، وتغليب المصالح الشخصية والعائلية على المصلحة العامة، والعمل بمنطق (الأقربون أولى بالمعروف)، مما أضعف الأداء العام للمجتمع. ويكفي القول إن الدولة حتى تستعيد عافيتها عليها أن تساوي الجميع بفكرة المواطنة من موجبات الحقوق وانتخاب أفضل العناصر لقيادته في كل مجال من المجالات.

وتداولت مفهوم الهوية المواطنية مباحث معرفية متعددة، وتجاذبته اتجاهات سياسية واجتماعية وإثنية ونفسية وفلسفية مختلفة، وهذا ما خلق له نوعاً من الاستقلالية النسبية في كل علم من العلوم، كما سبب في الوقت ذاته تشابكاً في المفهوم، وانتماء يصعب الحد منه إلى أكثر من اتجاه معرفي، وإن دل مفهوم الهوية المواطنية المتداول، من الوهلة الأولى

على ما يؤطر المنظور العام لمجموعة من الخبرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لشعب ما، أو لمجتمع، أو لجماعة في سياق تاريخي محدد، يجمع المنتمين إليه بسمات شديدة التنوع، في الوقت الذي يحافظ فيه على إبقاء ثوابت نسبية في وعيهم الجمعي، تتجلى في سلوكهم المعيشي، وردات أفعالهم ومواقفهم، تجاه الناس والأشياء. وفي هذا ما يشير ضمنياً إلى ارتباط الهوية المواطنية بثقافة جمعية خاصة.

ومن يدرس الهوية المواطنية السورية لابد له أن يهتم بثوابتها ومتغيراتها على حد سواء، فتأمل الثوابت يطلعنا على أسباب بقائها، أما التغيرات في شخصية المواطنية السورية فمن المهم أن يكشف عنها، وهنا تتضح أهمية مفهومي التغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي اللذين يلعبان دوراً مهماً في التغيرات التي تحدث في شخصية المواطنية السورية.

والتغير الاجتماعي هو تغير في البناء والوظيفة، والتنظيم الاجتماعي، أي أنه يشمل التغيرات التي طرأت على كل جوانب الحياة في المجتمع، أما الحراك الاجتماعي فإنه يشير إلى نوع من التدرج الهرمي للمكانة توزع على أساسه الامتيازات المختلفة، وتعمل التغيرات هنا على جذب الأشخاص من مراتبهم إلى مراتب أخرى.

ويمكننا تفسير كثير من التناقضات في الشخصية السورية المعاصرة، على انها انعكاسات للتحولات الاجتماعية التي أدت إلى حدوث تغيرات في الطبقات الاجتماعية والقيم، وفي الثقافة السورية السائدة نتيجة للأحداث التي عصفت بهذه البلاد.

والدارس للأحداث السورية لابد أن يكون مولعاً بها، فاهماً خصائصها، متمتعاً بعقلية تملك القدرة على التحليل والنقد، عالماً

بتطوراتها في المراحل التاريخية المختلفة، فإن ذلك يتيح الفرص لإعادة بناء الفرد والمجتمع في سوريا، وإنجاح محاولات الإصلاح فيها.

وينبغي ألاّ ننظر إلى الدولة على أنها لا شيء أفضل من اتفاق مشاركة أو مشروع تجاري آخر ضئيل الأهمية، يبدأ من أجل مصلحة مؤقتة ضئيلة، وينحل عن طريق هوى الشركاء. إنه ينبغي أن ننظر إليها بتبجيل آخر، لأنها ليست مشاركة في أشياء لا تخضع إلاّ لوجود حيوان غير مهذب ذي طبيعة مؤقتة وقابلة للفساد. إنها مشاركة في كل علم، في كل فن، مشاركة في كل فضيلة، وفي كل كمال. ولما كانت غايات هذه المشاركة لا يمكن أن تتحقق في أحيان كثيرة، فإنها تصبح مشاركة ليست بين هؤلاء الذين هم على قيد الحياة فقط، بل أيضاً بين هؤلاء الذين ماتوا وأولئك الذين سيولدون.

تفعيل دور المواطن في المجتمع المدني

ربما وصلت سوريا في الأحداث التي عصفت بها إلى ما يتعرض الإنسان له من حادث عنيف ينزف خلاله معظم دمه ولا يبقى لديه مخزون من الدم يكفي لتروية القلب والدماغ. يقوم الدماغ عندئذ بالتوقف عن كل فعالياته كي تقل حاجته للدم فيسمح بضخ ما تبقى منه إلى القلب مركز الحياة. يدخل الإنسان من جراء ذلك في حالة غيبوبة، بمعنى أن الدماغ يضحي بـ «الوعي» من أجل غاية أسمى وهي البقاء على الحياة.

الحياة بلا وعي عند السوريين، أقدس من الموت بوعي !

هكذا بدا الحال بعد سنوات من القتل والاقتتال بين أشقاء زرع البغض بينهم والتحريض على الكراهية، فكان أن دمرت بلادهم، وفقر شعبهم وذل من هنا وهناك، وتشرد في أصقاع الأرض بحثاً عن ملجأ يأويه وعمل يطعمه.

تحتاج سوريا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية في محاولة لتحديد معالم المستقبل.

وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن بكل قواه الحية وفعالياته المختلفة وشخصياته الوطنية ومثقفيه، ينبغي فتح حوار وطني شامل لأبناء الوطن كافة، للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي تتفتح فيه الشخصية الإنسانية في جو من الممارسة الديمقراطية المبدعة. وبلادنا اليوم بحاجة إلى جهود الجميع لتأسيس نواة المجتمع المدني، الذي حرم غيابه خلال العقود الماضية، عملية التنمية والبناء الوطني في سوريا من مشاركة قدرات وطنية مهمة وفاعلة، وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن

الممارسة الإيجابية، وخلق نوعاً من اتكالية المواطن على الدولة وأضعف شعوره بالمواطنة. وكان نتيجة ذلك انتشار حالة اللامبالاة بين المواطنين إزاء الأمور العامة وبروز ظاهرة القوقعة أو الهجرة واستفحال الأنانية والفساد المرتبط بانتفاء تكافؤ الفرص وبانعدام المساواة أمام القانون وبتراجع استقلال القضاء، وزيادة الهدر وتدهور المستوى الثقافي في المجتمع، بسبب غياب حرية الرأي والتعبير. وسادت حالة إحباط شديد ويأس سيطرت على أغلبية المواطنين جراء تدني المستوى المعاشي وانتشار البطالة وتفاقم حالات التعدي على البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بما يشكل خطورة على الأجيال القادمة.

لهذا وذاك تبرز الحاجة إلى إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق التوازن بين دورها ودور الدولة في إطار شراكة حقيقية بينهما، في سبيل المصلحة الوطنية الكبرى حيث التأكيد على أهمية حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر وتفعيل مشاركة الفرد الإيجابية في حياة الجماعة واعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي وصولاً إلى حل الخلافات بالتسوية والتفاهم. فالاختلاف أحياناً يكون أفضل من الاتفاق لأنه يعطي فرصة لفرض آراء مختلفة.

لذا يجب، قبل المحاسبة، توفير شروط الصفحة الجديدة، وهذه لا يمكن فتحها إلاّ بالعفو عما مضى ورفض الاستغراق في تصفية حسابات الماضي.

إن مسألة تنوّع وتعدّد الآراء والأحزاب في المجتمعات الإنسانية مسألة ينبغي التسليم بها على اختلاف وتباين الاتجاهات الفكرية والعقائدية. فسيطرة الرأي الواحد تنطوي بالضرورة على خطر الجمود، لذا فإن تعدّد

وتنوّع الاتجاهات الفكرية وتنافسها السلمي الديمقراطي حول قضايا العمل الوطني بجذب إلى ساحة العمل الاجتماعي والثقافي أعداداً متزايدة من المواطنين ويجدّد القدرة على حُسن التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية ويدعم موقفنا في مواجهة القضايا الخارجية.

ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حالة حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل. والأمر الجوهري بالنسبة للجميع، هو استقرار الوطن والمجتمع على أساس متانة الانتماء الوطني والشعور بالمواطنة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحفاظ على التعدد في إطار وحدة الوطن وقوة الدولة ومتانة مؤسسات المجتمع المدني. ولا يمكن أن يتحقق التوفيق بين النظام والتعدّد إلاّ بقيام المجتمع المدني وبالاستناد إلى الديمقراطية، كما أن الاستقرار لن يترسخ مالم يقترن بالتجديد والتطور، وإلاّ فإنه يصبح مساوياً للموت والعدم.

ويحتاج برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية لمشاركة المجتمع المدني في الإعداد والتنفيذ، حتى يتم قبوله، كما يحتاج إليه أيضاً ليراقب ويحاسب ويشير إلى الخطأ والفساد فوراً في حال حدوثه، لا أن يغطي الخطأ والفساد أو يعالج خلف الأسوار وفي متاهات اللجان.

وأن يقوم كل ذلك على أساس تأكيد قيمة الإنسان وكرامته، وأن يؤديا إلى مزيد من احترام حقوق الإنسان، كي يكون كل مواطن شريكاً في وطنه يتقاسم أفراحه وهمومه من خلال رباط المواطنة المقدّس. إننا نطمح إلى المشاركة في كل ما يخدم الوطن من جهود

وأنشطة مختلفة من خلال الحوار العلني الحر الصريح والمسؤول وتطوير العمل الجماعي.

إن المجتمع السوري بحاجة إلى جملة من الثقافات التي تستعمل مباشرة أو بصيغة غير مباشرة للنهوض بنفسه ولحل المشاكل الاجتماعية.. منها :

- التحكم في النسل وتنظيم الأسرة، والأحداث الأخيرة بينت فجاعة الكارثة.
- الاستجابة للحاجات الاجتماعية من وسائل تربوية عامة، وخدمات صحية، وأمن غذائي، وسكن ونقل، ووسائل ترفيهية، وإعلام وثقافة.
- ضمان العدالة الاجتماعية عن طريق التكامل والضمان الاجتماعي.
- توفير فرص العمل لجميع القوى العاملة من نساء ورجال.
- التحكم في التغيير الاجتماعي الذي لا مناص منه، والمتمثل في التصورات الجديدة للحياة، ولما تفرضه من تغييرات في سلم القيم في شتى أطر الحياة، كالأسرة والمدينة والحي، ومختلف الانتماءات الاجتماعية، والتنظيمات السياسية والنقابية والثقافية والرياضية.

دعونا نقول إن المواطن، هو الكائن البشري الذي لا يعيش إلاّ في الحدود الاجتماعية من الحياة، كمكبس الآلة الذي لا يقوم إلاّ بحركة واحدة يكررها مدى الحياة. لكن المواطن، خلافاً لما هو عليه حال المكبس، يحاول تنصيب نشاطه على شكل رمز وتعميمه مثلاً يحتذى به ليقلده فيه العالم أجمع. إن المواطن أخطر وحش ظهر على سطح الكرة الأرضية منذ أن تلاقى الإنسان مع الرفيق التقني. فهو يملك قسوة الإنسان والوحش، وبرودة الآلات ولامبالاتها.

إن المشكل الذي نعانيه هو مشكل الازدواجية التي تطبع كل مرافق حياتنا المادية والفكرية، لابل المشكلة في الحقيقة هي ازدواجية موقفنا من هذه الازدواجية. نحن نقبل هذه الازدواجية على صعيد واقعنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتعليمي فنبني مخططاتنا التنموية على أساس (تنمية) هذا الواقع المزدوج: نصرف على القطاعات (العصرية) من أجل تدعيمها وتوسيعها باسم (التحديث)، كما نصرف على القطاعات (التقليدية) من أجل الإبقاء عليها وإحياء المندثر منها، باسم (الأصالة) والحفاظ على (التقاليد) ولكننا، وفي الوقت ذاته، نرفض هذه الازدواجية على صعيد آخر: صعيد الحياة الروحية والفكرية. فريق يدعو إلى تبني القيم الفكرية العصرية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من النموذج الحضاري الغربي، وفريق آخر يدعو إلى التمسك بقيمنا التراثية وحدها، وفريق ثالث يلتمس وجهاً او وجوهاً للتوفيق، الأمر الذي يعني محاولة التخفيف من وقع هذه الازدواجية على الوعي، ليس إلاّ.

وهذا يقودنا إلى القول إن المرحلة التي نعيشها تقتضي مشاركة في صناعة التاريخ، لا العيش على هامشه. من هنا يتبدى كل تخويف من الآتي، وتبرير لمستنقع الحاضر، أو استقالة من أداء دور ريادي في صوغ بنية المقبل إلينا، يتبدى في حيز تشويه المفاهيم عبر تكريس ملتوٍ للالتصاق بسياقات حكمت على ذاتها، وبفعل معطوبيتها التأسيسية بالرحيل المدوى على أشلاء أبرياء، عزل، إلاّ من إرادتهم للحرية والعدالة الاجتماعية.

مشاركة الغير لنا بالرأي

تزدحم حرب الأفكار بسلوكيات وممارسات متشددة شاذة، تصل إلى حد حرب الفناء البشري، كما تشهده لوحة الشرق الأوسط من حروب ونزاعات ذهب ضحيتها ملايين البشر، وكان للعالم العربي الجزء الأوفر منها في حروب التفكيك المجتمعي.

وكان العالم العربي كبشاً متحولاً بين الدول الفاعلة التي تعتمد فلسفة التأثير والإخضاع والتدمير والتمزيق بدلاً من الاستقرار والتلاقح الحضاري والمصالح المشتركة والازدهار والإنجاز القيمي الذي تدعو إليه المدرسة المثالية. وكانت هذه البلدان تعتمد على لاعب شرير أو بلطجي سياسي متسلح بفيروسات التفكيك الطائفي لترسيخها في عقول المجتمعات الأفقية وفق أساطير وهمية دينية وطائفية تديم مرجل الحروب في هذه المنطقة.

يقول الكاتب الفرنسي الذي حصل على جائزة نوبل عام 1986: إن الإحباط والتوتر والاكتئاب كلها تأتي وتذهب في حياة الإنسان.. ولكن الشيء الذي أخشاه أكثر من أي شيء آخر هو قسوة القلب.

يذكر أحد الكتاب اللبنانيين [1] أن التاريخ- قديمه وحديثه- ملؤه المآسي والنكبات والأحداث الجسيمة والأحقاد، نفذتها وتنفذها القوى المتصارعة، بعضها ضد بعض، باسم الحرية، أو دفاعاً عن معتقد أو دين، وكل يرى نفسه صاحب النهج القويم والحق المبين، بينما الخاسر الأكبر هو الإنسان مالك الأحلام بالآمال والطموحات والحب.

---

[1] جحا، مصطفى: محنة العقل في الإسلام، بيروت 1982، ط2، ص36.

ولا توجد نظرية واحدة أو عامل واحد يكفي لتفسير العنف كثقافة وسلوك. (تشير كلمة «عنف» في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع، وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً. أما في الإنكليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة violence هو violentia ومعناها الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة كإلحاق الأذى بالأشخاص والأضرار بالممتلكات، ويتضمن كذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين) [1] فالعنف ظاهرة معقدة تشترك في تفسيرها عوامل متعددة وتتفاعل معها متغيرات مختلفة . ولعل من أخطر تلك التفسيرات شيوع مبدأ استخدام العنف ضد المخالف للرأي سواء كان في الأسرة أو على مستوى المجتمع والدولة ، الخطورة هنا أن الإنسان المتشدد يعطي لنفسه ذات الحق في استخدام العنف ضد كل من يعتقد أنه مخطئ من وجهة نظره المتطرفة حتى ولو كان المجتمع كله ، فيمارس العنف ضد المجتمع ورموزه .

[1] إبراهيم، حسنين توفيق: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ص41.

تعويض القتال بالوسائل السياسية

ما وصلنا إليه من أحداث مؤسفة خربت العباد والحجر هو أن نكون سياسيين في تعاملنا مع بعضنا البعض. ولعل(براغماتية) معاوية بن أبي سفيان التي تتعاطى فن الممكن في السياسة هي التي مكنته من أن يقوم دائماً بالعمل المناسب في الوقت المناسب ، حيث قال: (لا أضع سيفي حيث يكفيني سوطي ، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني ، ولو كان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت إذا مدوها خليتها وإذا خلوها مددتها) ومن هنا جاء القول الشائع : ما انقطعت شعرة معاوية .

لو تعلمنا علم السياسة جيداً لما وصل حالنا إلى ما وصل إليه في هذه الأيام !!

أذكر ما قاله الجنرال كارل فون كلاوزويتر (1780-1831) مؤسس علم الإستراتيجية الحديث من أن الحرب هي سياسة بوسائل أخرى؟ وإذا تمعنا جيداً بهذا الكلام نرى أن السياسة هي التي تحدد هدف الحرب، ومعنى ذلك أنك تستطيع أن تفوز في صراعٍ ما دون أن تحشد الجيوش أو تذهب إلى ساحة الحرب.. وكثيراً ما حدث ذلك في التاريخ لأن للسياسة آليات عمل كثيرة قد تغني عن الحروب، وحتى لو أن طرفاً ما متأكد من النصر في حرب فقد لا يفضل خوضها لأسباب كثيرة. وعلى سبيل المثال ماذا ستكون فائدة النصر إذا خسرت الدولة إمكانية التقدم لأن الإعداد للحرب حرم الاقتصاد تماماً من كل الموارد لسنوات طويلة مقبلة؟ وماذا ستكون فائدة النصر إذا تكلف تحقيقه أرواح مئات الألوف من المواطنين؟ ماذا ستكون فائدة نصر ما في معركة بعينها إذا أدت إلى تحالف مجموعة من الدول معاً لضمان هزيمتك في حرب طويلة.

والواقع إن الحرب رغم تكرارها المخيف في التاريخ هي الاستثناء، وليس القاعدة، ولو كان الأمر على العكس لما بقت سوى دولة واحدة مستقلة في العالم.

تعلم البشر منذ القدم أن الحرب ليست الطريقة الوحيدة لإحراز النصر، وتعلم أيضاً أن ضمان النصر أو تجنب الهزيمة ليس أمراً يتعلق بالقوة العسكرية وحدها، بل وليس أمراً يتعلق بمصادر القوة بجميع طرقها.

وينتهي الحساب السياسي السيّئ إلى نفس النتيجة التي يؤدي إليها سوء الحساب العسكري (أسوأ أنواع الحسابات هو إساءة الحساب السياسي والعسكري معاً والعجز عن- أو عدم الرغبة في- تغيير ساحة عمليات الصراع بتأثير الجمود الفكري أو الإيديولوجي. فسوء الحساب في الحالتين يؤدي إلى الهزيمة التي تدفع الدولة، أو يدفع المجتمع تكلفتها لسنوات أو عقود وأحيان قرون مقبلة) [1].

لقد سلك المجتمع السياسي السوري سياسات أفرزت تناقضات مجتمعية، وانشطارات فكرية عميقة في الأنسجة الاجتماعية والفكرية، ولّدت هي بدورها، أشكالاً متعددة من الرفض والكفر بالحاضر، وبالقيم الرائجة. فمن الناس من يعبر على خلاصه في الهجرة أو النفي وبكل ما يعترض ذلك من انطواء ومعاناة، ومنهم من ينخرط في متخيل جمعي يقول بوعد أخروي، ويتبرم من الموجود بسبب الانكسارات والإحباطات المتراكمة، ويدعو إلى استئناف نموذج ذهبي يجعل من

---

[1] صحيفة الأهرام، القاهرة 2002/8/12، د. محمد السيد سعيد.

الماضي مستقبل الجميع وخلاص الناس، ومنهم من لازال متشبثاً بثوابته الإيديولوجية العامة، لا محيد له عنها بالرغم من التحولات المحلية والإقليمية والعالمية والارتجاج التراجيدي الذي أحدثته المحنة السورية.

ويذكر الكاتب الأمريكي (أرثر كوستلر) في كتابه (الدليل إلى العصاب الجماعي) الصادر عام 1953 إنه من غير العدل إلزام شعب كامل بسياسة واحدة أو مسؤولية واحدة، أن تحمل أمة بأكملها مسؤولية أعمال أقلية هو أمر غير عادل، قانونياً وأخلاقياً. لكن (اللاوعي السياسي) يتطرق إلى المسألة بطريقة مختلفة، إنه يعتقد بصورة تلقائية بأن ثمن مسؤولية جماعية في انتصارات الأمم وفي هزائمها. فالألماني الذي يعتبر نفسه جزءاً من (غوته) لا يستطيع أن يرى نفسه من الجزء الهتلري فيه.

لنبعد أمراضنا عن وطننا

الوطنية شعور ينمو في النفس
ويزداد لهيبه في القلوب كلما كبرت
هموم الوطن وعظمت مصائبه
مصطفى كامل

بعد أن بعُد عنا سماع النشيد الوطني «حماة الديار» والأناشيد الوطنية، حيث الحياة تمر بنا بسرعة، وصوت فيروز يُسمعنا، عدنا لنسمع هذه الألحان الوطنية التي تذكرنا بالحروب التي خضناها عام 1956 حيث العدوان الثلاثي على مصر وموقفنا الوطني منه، وحرب 1967 و1973 من انتكاسات وانتصارات، كانت الأناشيد الوطنية (عتلة) لرفع معنوياتنا وأشعارنا بمدى تغلغل الوطنية فينا وحبنا لوطننا والفداء له.

هناك فترات تزدهر فيها القوة الوطنية ويذوب الفرد في الجماعة، وهذا كان واضحاً في الأغاني عندما كان المواطن يتمنى أن يكون طوبة في جدار المجتمع، فلابدّ من أن يتطابق حلم الفرد وحلم الجماعة فضلاً عن حلم القيادات السياسية لتكون صورة متطابقة للروح الوطنية، وهذا منبع الضمير الجمعي. وهذا الضمير الذي يوجه سلوكنا أينما سرنا في السر والجهر الذي يجعلنا نندفع بشدة لإعلاء شأن هذا الوطن لإرضاء ما يسمى بضميرنا الجمعي وأن عدم تطابق حلم الفرد مع حلم الجماعة مع حلم القيادات السياسية يعرض ضمير الجماعة أحياناً لآليات التفكيك والتحلل.

وعند نزول مصيبة بفرد ما يعود إلى ذاته مستعرضاً وقائع حياته ليستخلص العبر مما جرى له. وهنا يخطر على باله، أول ما يخطر له، سلامة وطنه (أليس الوطن أمنا جميعاً) ولا يعني الوطن له مساحة جغرافية يقطنها السكان، بل الوطن هو أكبر من مجرد تعريف جغرافي سكاني يتغنى به الشعراء ويزود عن كيانه الجنود. إن الوطن عدا عن هذا وذاك نظام سياسي ينعم الأفراد فيه بالديمقراطية والحرية والمساواة، له تاريخه وله قواده وعظماؤه. من هنا تكون الكلمات والخطب والأناشيد التي تناولت الوطن كثيرة ومتباعدة في معانيها، ولكنها كلها تصب في بوتقة واحدة وهي الوطن بما يحمله على ظهرانيه من شعب وتاريخ وقيم وثروات.

لعل حب الوطن نوع من النرجسية قد يشارف التعصب حين نجعل أوطاننا فوق الأقطار الأخرى، أو أن يتم التخلي عن الأوطان بحكم الاستعمار والتفسخ، كما جرى للكثير من الدويلات التي انمحت عن الخارطة السياسية لدولة البندقية مثلاً. وعندما قويت فكرة المواطنة في سوريا بفعل الرغبة في التحرر من الاستعمار الفرنسي، كان من الطبيعي أن تنمو فيه إيديولوجيات تقلل من شأن الغير (الحزب السوري القومي الاجتماعي)- (سورياً)، و(حزب البعث العربي الاشتراكي)- (عربياً).

لكن هذا لم يحصل إلاّ في حدود ضيقة لا تقاس بالنسبة للسوريين بما كان من عنصرية إيديولوجيات محورية الانتماء الوطني في الغرب، كما جرى الشأن مع هتلر في ألمانيا. أو خارج هذا وذاك كما هو الشأن مع الماركسية والقبلية وهما صيغتان لا تعتمدان الوطن ولا المواطنة. فالعقيدة الاقتصادية المتشابهة توحّد الناس عبر الأوطان المختلفة أكثر

مما يوحدّهم أي انتماء آخر، جغرافي أو عرفي أو غير ذلك. كذلك فالانتماء القبلي، المرتكز على النسب بدل الأرض، يتخطى أحياناً حدود الوطن ويضيق عنه في أحيان أخرى.

ولا تنسجم الرعوية. كما هي في الأنظمة الملكية أو الإمارات، كمفهوم، مع مفهوم المواطنة الفاعلة، رغم أن الالتباس كبير بين رعايا يملكون معظم أو جميع حقوق المواطنة ويقومون بواجباتها، كما في إنكلترا وكندا، وبين مواطنين يعيشون في ديمقراطيات لا توفر لهم أبسط الحقوق، ولا يشعرون بفعالية المواطنة وبالتالي بالمسؤولية التي يضعها على عاتقهم كونهم مواطنين. ومن الفوارق الأساسية بين المواطنين والرعايا أن السيادة والقرار والمسؤولية، بشكل مباشر أو غير مباشر، هي من حقوق المواطنين، في حين أن الرعية تتلقى النعم أو الحرمان و العقاب من صاحب السلطة ولا تسائله، وعليها دائماً تقديم الطاعة والولاء له ، فله السيادة والقرار وهو فوق المساءلة. وقد يعطي الملك أو الأمير الكثير لرعاياه، لكن ما يعطيه لا يكون حقاً للمواطن، بل منّةً وكرماً من العاطي [1].

وتلعب الحدود الجغرافية في الأوطان الغربية المستحدثة ككيانات، دوراً مركزياً في هويتها. أما الأوطان العربية فلم تكن لها بدايات راسخة قبل الفتوحات الإسلامية. وبعد تفتت الإمبراطورية الإسلامية تعاقبت على حكم الوطن العربي إمبراطوريات عثمانية ثم أوروبية وتحول الأمر إلى دول- أوطان بفضل ضغط خارجي غربي أو معاهدات غربية كاتفاقية

[1] د. حمادة، نجلاء: المواطنة والنوع الاجتماعي، بيروت: منشورات الأسكوا 2001، ص2.

(سايكس بيكو) لسوريا. وبدت أنماط المواطنة السورية تختلف عن كثير من أنماط المواطنة الغربية بسبب اعتياد المواطن السوري على الوطن ذي المساحة الشاسعة واعتياده على حدود لكيانه أكبر من الحدود المرسومة له، واعتياده أيضاً على نمط من الحكم ليس له دور فاعل فيه في كثير من الأحيان.

وبقدر ما لعبت الحداثة في الغرب في تثبيت حقوق المواطن، فإنها كانت في سوريا وكثير من البلدان العربية تتنازع بين التحديث والنزوع إلى التقليد لغياب النماذج الأصيلة وبين الإصرار على الاختلاف، الذي يتخذ أحياناً منحى سلفياً أو متحجراً كون الانتماءات العربية من العرق والنسب واللغة والواقع، يليهم الدين أحياناً، هي علاقة تفاعلية ديالكتية، على غير ما عليه الأصول الغربية للمواطنة التي تلتصق بالعنصر الجغرافي وغير ذلك. فالقبلية التي لم يتخطها الإنسان العربي، والطائفية التي يشعلها المستفيدون من الداخل والخارج، والتي يقع في حبائلها كثيرون، هما عنصران يضعفان الشعور بالانتماء إلى الوطن، ويحثان على انتماء أضيق له. وإذا كان الكبرياء والمشاركة والتحدي والخصوصية الحضارية لسوريا لا يكفي للتحفيز على خدمة الوطن في الأوقات العادية، ولا يدعو لتحسين الكيان الذي يشعر الفرد حياله بكل الاعتزاز والاحترام، فإن الأحداث التي مرت بها سوريا جعلت الاستماتة في الدفاع عن الوطن واجب مقدس.

وهنا على رجال الدين أن يلعبوا دورهم كما لعبوه في حركة التنوير العربي من أمثال رفاعه الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتبعهم الشيخ اللبناني عبد الله العلايلي الذي علق على الحديث النبوي

الشريف القائل: (بدأ الإسلام «غريباً » وسيعود كما بدأ ، بقوله إن كلمة (غريباً) ليست من الغربة كما فهمها القدماء، بل هي من الغرابة، أي الإدهاش بما لا يفتأ يطالعك به من جديد ، حتى تقول إزاءه في كل عصر إن هذا الشيء عجاب) [1] كما يذكر الشيخ العلايلي في معرض مقارعته لدعاة التحجر في الإسلام، الحديث الآخر القائل « إن الله يبعث لهذه الأمة ، على رأس كل مئة سنة من يجدد فيها» [2].

لكن استشراء النزعة المناهضة للتغيير في الوطن العربي، جعلت معظم الفقهاء المعترف بهم (القرن الرابع للهجرة)، تناقض ما يقوله الشيخ

وفي ذلك تذكر د. نجلاء العلايلي وما تقول به النصوص القرآنية من حث على التطور، وعلى الاحتكام إلى العقل، وعلى المرونة في تسيير حياة المسلمين. حماده إن معظم دول الوطن العربي تخضع لمقولات المشرعين القدامى في أمور القوانين العائلية التي تمس حياة ومواطنة المواطنين، وتؤثر سلباً أو إيجاباً في منطلقات عملهم وتوجههم [3] ومهما بعد الخلاف في الرأي بين هذا وذاك، فإننا نرى نوع من الحب والهيام لا يتضمن شخص المحبوب، بل مشاركة وجدانية بين الأفراد لهدف واحد أسمى يخرج عن الانانية لينصهر في بوتقة واحدة تسمى الوطن.

---

[1] العلايلي، الشيخ عبد الله: أين الخطأ؟ تصحيح مفاهيم ونظرة جديدة، بيروت: دار الجديد 1992، ص22.

[2] العلايلي، الشيخ عبد الله: مصدر سابق، ص16.

[3] د. حمادة، نجلاء: مصدر سابق، ص16.

الصراعات السياسية وتأثيرها على وحدة الوطن

إن الظاهرة الوطنية معقدة جداً وفيها نماذج عناصر كثيرة، ويمكن أن نعرفها تعريفات مختلفة باختلاف إلحاحنا على هذا العنصر أو ذاك من تلك العناصر. فبعض الباحثين يعرّفون الوطن على أساس التربة والإطار الجغرافي وتأثيره في البشر.. فنظرية الحدود الطبيعية ونظرية المناخات مشتقان من هذه النظرية. وبعض آخر، يعرّفون الوطن باللغة التي تجمع أفراده، أو بالعرق. وأمام هذه النظرات (المادية) هناك نظرات (روحية). فبعضهم يعرف الوطن بعقيدة أو إيديولوجيا يحملها الوطن إلى العالم وينشرها فيه. فالكثير من الأوطان تجمعها القومية الواحدة وتطمح إلى التوحد فيما بينها.

ولا تلعب فكرة الوطن دوراً أساسياً في الصراعات السياسية إلاّ حين يكون الوطن مهدداً في وجوده نفسه. ذلك ما يحدث عند وقوع حرب أو عند خطر وقوع حرب، أو حين تتأزم الأمور فيتقاتل أبناء الوطن الواحد. وما يحدث أيضاً في البلاد التي تنال استقلالها القومي أو التي نالت استقلالها القومي حديثاً. ففي هذه الحالة تسترد الدعوة الوطنية معناها الثوري. وفي مثل هذه الظروف الاستثنائية يميل الإجماع الوطني إلى وقف الصراعات الداخلية وخلق صراع مع البلاد الأخرى، متبعاً في ذلك طريقاً مشتركاً بين كافة الجماعات الإنسانية، فإن جماعة من الجماعات، متى وجدت أمام عدو يضطهدها أو يهددها، مالت بطبيعة الحال إلى رص صفوفها وتعزيز هجومها الخارجي. ومعروف أن هذه الآلية تستعمل في

النزاعات السياسية الداخلية.. فالتلويح بخطر العدو، صادقاً أو ملفقاً، وسيلة من وسائل التمويه المطروقة.

وإذا كان الفرد هو ثمرة التاريخ فعليه أن يعرف تاريخه، لأن الفرد في كل لحظة من لحظاته هو ما كان وأكثر مما يظن أنه كان. كذلك يعرف الوطن المتخيل وتاريخه الموضوعي على السواء. فكما أن الإنسان يعيد بناء ماضيه في كل لحظة، فيختار بعض الوقائع وينسى بعضها الآخر، ويضخم بعض النسب الواقعية ويقلل بعضها الآخر، فكذلك تلفق الشعوب لنفسها تاريخاً اصطناعياً يؤثر في تصرفاتها وفي مؤسساتها تأثيراً عميقاً. إن البلاد التي ناضلت في سبيل استقلالها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد بدأت ببعث تاريخها، وبتخيل تاريخها في أحيان كثيرة وهي إذا فعلت ذلك قد أقامت الفكرة الوطنية.

ونظلم الوطن إذا وضعناه ضمن إطار حضاري فقط.. إنه أيضاً الجماعة نفسها.. إنه المجتمع الكلي يعيشه أعضاؤه ويتخيلونه.. إنه في ذاته نظام قيّم يكون موضع اتفاق عام ويتعارض مع نظم القيم لمختلف الإيديولوجيات المتنازعة. هكذا يصف بعضهم الحياة السياسية على أنها صراع بين (الشعور الوطني) و(المشاعر الحزبية). والواقع أن هذا التعارض ليس إلاّ التعارض بين التكامل والصراع، بين هذين الوجهين للسياسة التي تشبه (جانوس) ذا الوجهين. فالوطن، ونظام القيم الوطني، والاتفاق الذي ينشأ حوله، هو عناصر تكامل سياسي، ولكنه في كثير من الأحيان أيضاً تغطيات تمويهية يستعملها الخصوم المتصارعون إخفاءً لأهدافهم الخاصة وراء مصالح عامة مزعومة، فيرمون الآخرين، في معركة الدعايات، بالشعور الحزبي، ويخصون أنفسهم بالشعور الوطني.

وبما أن الوطن كبير، فالأقوال المأثورة فيه متعددة الجوانب.. من الأرض بالمعنى الجغرافي إلى الحرية والسياسة والديمقراطية... إلخ [1].

لعلّ إرادة البقاء والكفاح لا تصد إلاّ بإرادة مثلها أو أقوى منها ، ووحدة الولاء لا تقهر إلاّ بوحدة أتم وولاء أشد ، والنظام القائم على المدنية الحديثة لا يغلب إلاّ بنظام هو أوسع أخذاً لهذه المدنية وأوفر تسلحاً بقواها ، والذهنية المتطورة المتوثبة لن تقف أمامها ذهنية راكدة مهما بعُد الزمن.

---

[1] عبده، سمير: التحليل النفسي للأقوال المأثورة، دمشق: دار علاء الدين 1994، ص62.

السوريون يكبرون بوطنهم

السوريون يكبرون بوطنهم والوطن كبير على التحليل النفسي، فإذا كانت كل الأمراض النفسية تجتمع في وطن واحد فمما لا ريب فيه أنها من نوع المحبة للبيت الكبير الذي ضم الأسلاف وربّى الآباء وعلم الأولاد، وحمى كرامة المواطنين وأبعد شر الأعداء وأنمى وأشبع من كادحيه.

وأرسخ أساس يقوم عليه التحليل النفسي هو أن للطفولة الاولى شأناً عظيماً في تكوين شخصية الفرد. والأبوان يلعبان في هذه الطفولة الأولى دوراً أساسياً في محبة الوطن.. فمن خلالهما إنما يتحدد الشخص بالنسبة إلى المجتمع. أضف إلى ذلك أن هذه العلاقات بين الطفل وأبويه تؤثر تأثيراً لاشعورياً في جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى ولاسيما العلاقات المتصلة بالسلطة.

يصور حب الوطن العلاقات بين الآباء والأبناء، وليس الوطن أرض الأجداد وأرض الآباء فحسب، بل هو أيضاً كيان طبيعته القربى، فالوطن (أمنا) ورئيس الدولة (أبونا). وهكذا نرى جميع العقائد السياسية وجميع الاعتقادات المتصلة بالسلطة ما تزال تحمل آثار الانتماء إلى الأب. وفي هذه الطفرة الأليمة التي يعانيها الإنسان في هذا الانتقال من (مبدأ اللذة) إلى (مبدأ الواقع)، يلعب الأبوان دوراً أساسياً. فهما أول من يضع القواعد ويفرض الواجبات ويصدر أوامر المنع والنهي.

إنهما الملاك الذي يحمل سيفاً من نار فيطرد الإنسان من جنة الأرض ويمنعه من دخولها بعد أن كان الملاك الذي يطوف به في هذه الجنة ويطعمه من فاكهتها. فتبدل الدور الذي يلعبه الأبوان يخلق في قلب الطفل

صراعاً إزاءهما. كان الطفل إلى الآن لا يتلقى منهما ، وخاصة من الأم، إلاّ الفرح واللذة ، فإذا هما الآن حاجز يحول بينه وبين الفرح، ويظل الطفل مع ذلك في حاجة إليهما ، فلا ينقطع عن التعلق بهما لضعفه. ومن هنا ينشأ في عواطفه تجاهها التباس أو ثنائية ، فهو يحبهما ويكرهما في آن واحد ، هو شاكر لهما حاقد عليهما.

فالعاطفة الملتبسة التي نشعر بها تجاه كل سلطة إذ نحس أنها تحمينا وتضايقنا معاً ، إنها تجلب لنا نفعاً وتوقع فينا اضطهاداً ، هذه العاطفة ليست فقط وليدة التجربة التي تبين لنا أن السلطة مقيدة ومزعجة في آن واحد ، وأنها ضرورة لازمة وعبء ثقيل في آن واحد ، وإنما هي ترجع أيضاً إلى ينابيع أعمق وأخفى ، فهي تمثل التباس العواطف التي يشعر بها الطفل نحو أبيه، وهو التباس ينشأ عن الصراعات التي تقوم بين مبدأ اللذة ومبدأ الواقع.

يشتمل التحليل النفسي على الافتراضات المسبقة التي تجعل منهجه مفيداً لأبحاث علم النفس الاجتماعي ولا مجال فيه لأي خلاف مع علم الاجتماع السياسي. إنه يسعى إلى معرفة السمات النفسية المشتركة لدى أعضاء جماعة من الجماعات، وإلى تفسير هذه السمات النفسية المشتركة بمصطلحات الحياة المشتركة. وبما أن الإنسان الخاضع هو عند (فرويد) مادة علم النفس دائماً فهو يرى أن بيئة الإنسان والشروط الحية تقوم بالدور الحاسم في نموه النفسي وفي فهمنا النظري له. وقد أدرك (فرويد) تأثير الغرائز البيولوجي والفيزيولوجي، ولكنه أكد إلى حد ما تلك الغرائز التي يمكن تعديلها ، وأشار إلى البيئة والواقع الاجتماعي بوصفهما العامل المعدل.

تلعب البيئة الاجتماعية دوراً كبيراً في حياة الإنسان فهي تشمل الأسرة التي يعيش فيها والمدرسة التي يتعلم فيها والمكان الذي يؤدي فيه عمله والجهات التي يقضي فيها وقت فراغه والحي الذي يسكنه.

والإنسان مفطور على التأثر والتقليد إلاّ أن مدى ما يتأثر به الفرد من البيئة المحيطة به يعتمد على استعداده الشخصي الطبيعي. ومعنى ذلك أن البيئة الاجتماعية عامل احتمالي الأثر يعتمد على الامتزاج والتفاعل بين طبيعة الفرد وطبيعة البيئة. وتعتبر البيئة العائلية أهم بيئة في حياة الفرد أو هي أول ما يفتح عليه عينيه ليقضي فيها السنوات الأولى من حياته، وهذه السنوات لها أثر كبير في تكييف شخصيته، وتلي البيئة العائلية في الأهمية باقي البيئات الخارجية التي يغشاها الإنسان وتؤثر في شخصيته أيضاً كالمدرسة والشارع والمصنع والمكتب والنادي والمقهى وغيرها مما يصعب حصره.

والتأثير في شخصية الفرد قد يعرقل عملية بناء الخلق الذي يتفق والمستويات الاجتماعية السائدة فيتوقف نضج الضمير في الفرد ولا يحرص على اتباع قواعد الآداب وإحترام التقاليد، وقد يكون التأثير في شخصيته بإذكاء نضج الضمير فيه حتى يتحول الفرد بالروادع اللاشعورية رويداً رويداً نحو الوعي والنور فيسلك سلوكاً اجتماعياً متزناً.

وعلى أية حال، فإن تجارب الحياة هذه لا تقع في المجال الشخصي أو الاعتياطي فهي متماثلة مع الوضع الاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة الخاصة. وهكذا فإن علم النفس الاجتماعي السياسي يسعى إلى فهم جهاز هذه الجماعة، وسلوكها الليبيدي واللاشعوري العام، بمصطلحات بنيتها الاجتماعية والسياسية.

وهناك في مجموعة التصرفات السياسية أفراداً غير واثقين بأنفسهم أفراد لم يستطيعوا يوماً أن يكوّنوا شخصيتهم الخاصة بهم وأن يحققوا لها الاستقرار؛ أفراد يشكون من (ذواتهم) وفي هويتهم، فإذا هم يتشبثون بالأطر الخارجية، لأنهم لا يملكون ما يتشبثون به في داخل أنفسهم. وهكذا يتخذون استقرار النظام الاجتماعي أساساً لاستقرار شخصياتهم نفسه. فهم حين يدافعون عن النظام الاجتماعي- السياسي إنما يدافعون عن أنفسهم، على أساس ذواتهم، عن توازنهم النفسي. وعن هذا ينشأ العدوان فيهم، وعنه تصدر كراهيتهم للمعارضين ويصدر حقدهم على (الآخرين)، على (المختلفين)، على أولئك الذين يعد طراز حياتهم وتعد مجموعة قيمهم تحدياً للنظام الاجتماعي الذي يشكون في رسوخه وفي شموله. والشخصيات الاستبدادية تنتمي إلى الأحزاب المحافظة في الأزمنة الهادئة التي لا يكون فيها النظام الاجتماعي مهدداً، حتى إذا أصبح هذا النظام الاجتماعي مهدداً زاد عدوانهم بطبيعة الحال ودفعهم إلى الحركات الفاشية. هكذا يظهر أوهى الناس نفساً بأقوى مظهر خارجي: إن الأحزاب القائمة على القوة تتألف من أناس ضعاف في الغالب، يلبسهم الاستبداد والتسلط والعنف في بعض الأحيان كتعويض عن إخفاق أصابهم. إن المرء ينتقم من الآخرين لأنهم لا يحبونه أو لأنهم يستخفون به أو لأنهم يعدونه دونهم قدراً. فالضعاف والحمقى والخائبون يحاولون أن يؤكدوا ذواتهم بإذلال من هم أعلى منهم، والسعي إلى إنزالهم إلى ما دون مستواهم على ما يتخيلون.

سوريا مجتمع واحد يغلب عليه التنوع

ما من شيء علا شأنه في الآونة الأخيرة سوى تعبير (الوطن) (سوريا)، والاثنان إذا دُمجا صارا الوطن السوري ويسكنه الشعب السوري، وهذا المصطلح يبتعد عن شعارنا الرسمي (الجمهورية العربية السورية).

ويفصح أحد الكتاب ذلك بالقول إن الشعب السوري شيء، والشعب العربي السوري شيء آخر. الأول واقعي قوامه التعدد والاختلاف والتعارض، ويتألف من عرب وغير عرب. والثاني إيديولوجي قوامه التجانس والنقاء وادعاء الفروق وإلغاء الآخر (غير العربي). فالصفة (عربية) تأكل الموصوف (مجتمعات وشعوب ودول) أو تستنفده. فتبدد خصائصه الواقعية أو تجرده منها، فلا يبقى منه شيء سوى العروبة المجردة، التي لا تكمن حقيقتها فيها، بل في شيء آخر من خارج حقلها الدلالي هو العرق أو المذهب الديني، السني غالباً [1].

إن مسألة نقاء الدول اثنياتها أو طوائفها تكاد تكون شبه مستحيلة. فمعظم دول العالم، تضم أقليات كبيرة تتميز عن الأكثرية بأصولها أو بثقافتها أو بديانتها. وفي أكثر من ثلثي دول العالم أقلية من هذا النوع تضم عشرين بالمئة من السكان أو أكثر. بهذا المنطق، يمكن النظر للدول، كدول عليها باستمرار إثبات نفسها كبنية واحدة في مجتمع يغلب عليه التنوع، بل والتعدد في كثير من الأحيان.

ولابدّ في هذا الشأن من انطلاق النظر عبر درس أعمق يصل إلى مفهومي «الأنا» و «الآخر» الأساسين في العلاقات البشرية. وليست

[1] الجباعي، جاد الكريم: حرية الاعتقاد الديني، دمشق: دار بترا 2008، ص49.

المحاولات التي ضاعت في زواريب الانتماء إلى الأفكار أو في متاهات الأمكنة، بين أديان وإيديولوجيات أو بين شرق وغرب، إلاّ سعي دون بوصلة أو دليل، أما البحث المجدي، فهو الذي ينطلق من فهم دقيق للمقابلة بين «الأنا» و «الآخر» باعتبار أن الفرد أساس المجموعة، والولوج من خلال ذلك يتم لفهم الهوية وتشكلها وتصادمها.

ومن استعراض الوقائع تبرز الإثنيات في الميدان المحدد (القومية) متمايزة على أساس لغوي أو ديني أو عرقي، وإن هذه التمايزات تشكل عناصر في ثقافة الجماعات المعينة. ونجد دولاً أو جماعات لا تتوافر على أي عنصر مشترك من هذه العناصر (الهند مثلاً)، كما نجد دولاً أو جماعات تتطابق وتجتمع فيها العناصر الثلاثة (اليابان مثلاً) [1]

والسجال الذي نورده سبق وتناوله حزب سياسي في عقيدته: سوريا أولاً والعروبة ثانياً، أو ما يشير إليه البعثيون العروبة أولاً وذكر الوطن ثانياً، فيما الإسلاميون يذكرون الإسلام أولاً.

علينا أن نشير هنا إلى ما ذكره أحد الكتاب المصريين [2] من أن ظهور الفكرة (العربية) العامة بدأ في القرن التاسع عشر بمنطقة المشرق العربي وفي (الشام) بالمعنى التاريخي الواسع تحديداً، وذلك انطلاقاً من جبهة سوريا- لبنان، وفلسطين، مستهدفة إثارة الوعي بوجود جماعة معينة ذات مقومات خاصة بها تاريخياً ولغوياً. وقد تلاها ظهور الفكرة السياسية

---

[1] عدد من الباحثين: أزمة الدولة في الوطن العربي (فالح عبد الجبار) - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2011 ص278.

[2] عيسى، محمد عبد الشفيع: القومية العربية في مفترق الطرق - بيروت: منتدى المعارف 2011 ص143.

العربية الموجهة إلى التأكيد على أهمية انتزاع حقوق سياسية محددة للجماعة المذكورة وذلك في إطار عدة متغيرات أساسية.

إن الدولة التي ينبغي أن يتم الحفاظ عليها وضمان استمراريتها، تختلف عن النظام السياسي الذي يمكن أن يتغير بصورة جزئية أو بطريقة جذرية. ويبقى الشعب بكل مكوناته عماد الوطن ويجب المحافظة عليه.

وفي ذلك قال بطريرك الروم الأرثوذكس إغناطيوس الرابع: نحن الأرثوذكس نتمسك بالوطن أكثر ما نتمسك بالحكومات.

مضيفاً: المسيحيون ليسوا مدعوين أن يكونوا حفظة للأنظمة [1].

---

[1] مجلة النهار العربي الدولي - باريس 1982/2/6.

لنكن واقعيين مع وطننا

تعني كلمة وطن: اسم جمع يستعمل للتعبير عن عدد كبير من أفراد الشعب الذين يقطنون في مساحة معينة من البلد، تحيط بها الحدود وتخضع للحكومة نفسها.

والبعض يقول (الوطن فوق الجميع) فيما اختار الإسلاميون (الإسلام هو الحل) ويردد الكثير من المصريين شعار (مصر فوق الجميع) وهذا الشعار هو في الأصل شعار نازي وكان (ألمانيا فوق الجميع).

يقول إحسان عبد القدوس (مصر أولاً) فيرد ساطع الحصري على ذلك (العروبة أولاً) [1].

والمغالاة في ذكر الوطن يحتمل أكثر من احتمال- هذا إذا رددنا هذا الشعار في غير محله- الاحتمال الأول نتقدس بذكر الوطن حين يجتاحه عدوان خارجي، أو حين نشعر بضعفنا نضع لومنا عليه، أو حين يحقق أبناء الوطن نجاحات لوطنهم، وأكبر مثال على ذلك حين فاز الروائي المصري نجيب محفوظ بجائزة نوبل.

ولكن أن نردد هذه الكلمة في كل أحاديثنا جعل البعض يكتب التالي عن بلده:

بحبك يا لبنان .. مع الاحترام الشديد للمطربة الكبيرة فيروز وصوتها الرخيم، ومعها مجموعة من المطربين اللبنانيين الذين أمطرونا عبر السنوات الأخيرة بأغان عن العشق للبنان، فإنها ساهمت بأغنيتها هذه بقدر ما ساهموا هم ضمن مجموعة أخرى لا تحصى من الأغاني، في

[1] مجلة الوطن العربي، باريس العدد 144، 1979.

تحقيق المقولة الشهيرة: إن من الحب ما قتل. لقد قتل لبنان من كثرة حب اللبنانيين له. وقد لا يحيا لبنان إلاّ إذا اقتنع اللبنانيون بأنهم لو أحبوا لبنان بأغانيه أضيق وأفق أوسع لبقي لبنان لهم [1].

قد تكون الهوية والخصوصية، بالنسبة إلى أي شعب، حاجة طبيعية له. لكن المبالغة في الحديث عن الخصوصية إنما يحمل معه خطر إبقاء الهوية جزءاً من الماضي، وإبقاء المتمسكين بها في ذلك الماضي.

إن بساطة العقل السياسي العربي تتعلق وتتمسك بظواهر الإشكاليات من دون عناء بسبر الأغوار لاستقاء متون المضامين [2].

مشكلتنا أننا نغالي بكل شيء، فإذا أعملت الفكرة في تواريخ الأمم رأيت حرية القول ترافق الأمة في إبان مجدها، ثم تتحول عنها حتى تزول في أيام انحطاطها. ألا ترى كيف كان العرب في صدر الإسلام يخاطبون الخليفة كما يخاطبون آحاد الناس ويبثون شكواهم أو تظلمهم إليه ولو كانت الشكوى عليه، فلما استبد الأمويون قيدوا الفكر وقطعوا ألسنتهم بالعطاء فاضطروا إلى المداجاة خوفاً أو تزلفاً. وتوالى ذلك حتى صار ملكة رسخت برسوخ الظلم وخوف الناس على أرواحهم إن لم يرضوا أميرهم. فصاروا يداجون ويزدادون مداجاة بازدياد الاستبداد. ويظهر ذلك جلياً لمن يقرأ صحف الأستانة أو سوريا في عصر التقهقر ويرى كيف كانت تطرى الصحراء ذلك العصر. وأصحابها لا يجسرون على الخروج من منازلهم ليلاً ولا يأمن أحدهم أن يتنفس الصعداء خوفاً من الوشاية به أو اتهامه بتهمة ما.

---

[1] الريس، رياض نجيب: المسيحيون والعروبة، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 1991، ص21.
[2] رؤوف، د. وفيق: العرب وطبائع السلطة. كواليس الشرعية المتضاربة، بيروت: ملتقى المعارف 2013، ص163.

ماذا كانت النتيجة ؟

في مقال نُشر في مجلة عربية قبل مئة سنة ونيف [1] : إن كثرة المداجاة أعقبها كثرة الألقاب ونموت التفخيم وشاع ذلك حتى بين العامة في مخاطباتهم، فبعد أن كان الخلفاء يخاطبون الناس بمراسلاتهم بقولهم (من عبد الله فلان «الخليفة» إلى فلان) أصبح يقول (أنا سلطان السلاطين وملك الملوك الفاتح الغازي... إلخ). وبعد أن كان الناس يخاطبون الخليفة بقولهم (أمير المؤمنين فلان) لقبوه بظل الله على الأرض ونور العالمين... إلخ.

نذكر أنه في بداية عام 1920 تشكل في دمشق حزب من الطبقة الأرستقراطية سمي (الحزب الوطني السوري) مستفيداً من البرود الذي وقع بين حزب الفتاة والأمير ليتقربوا منه دعماً لمكانتهم وكانوا فعلاً يشكلون طبقة الوجهاء والشخصيات المعروفة بمماشاة كل سلطة في سبيل تأمين نفوذهم ومصالحهم.

وننهي القول بعد أن عددنا شيئاً من نرجسية تفوهنا و ما تؤدي إليه، إلى أن هناك جمهور عربي واسع اعتاد لأجيال عديدة على الذل والاستكانة والخنوع والانتهازية واتهام الغير وبرع في الاحتماء بالسلطة لحماية نفسه وتدبر رزقه ومعيشته وتسيير أمور حياته وفرض نفسه والاستفادة منها للتسلط على الآخرين.

وحتى نساهم في بناء شخصية المواطن الصالح يجب (توكيد الذات) في الدفاع عن الحقوق الخاصة بأسلوب علمي والتعبير عن الأفكار

---

[1] مجلة الهلال ـ القاهرة العدد 1908/17/1 حرية القول عنوان ارتقاء الأمة.

والمعتقدات والمشاعر على نحو صريح ومباشر وبطريقة مناسبة لا يترتب عليها أي أذى للآخرين، ولا تؤدي إلى انتهاك حقوقهم مثلما هي الحال في السلوك العدواني أو العنيف. وعلى ذلك فتوكيد الذات مهارة مرغوبة يتعين تنميتها وتمثل دلالاتها لدى مختلف الأفراد صغاراً وكباراً.

ولعل في الأحداث التي جرت، لم يرق المواطن السوري، بعد، بالرغم من كل الادعاءات إلى صفة المواطنة، لذلك تجده يرفض حاضره لأنه لا يخوله إمكانية تحقيق ذاته، ولا يسمح له بممارسته حريته، الأمر الذي يولد ردود أفعال لا تستجيب لشروط اللحظة التاريخية، سواء وطنياً أو قومياً، فتركن إلى منطق دفاعي يترجم ذاتاً مرضية، أو يلتجئ إلى أسلوب من الهجوم تحول إلى استهلاك إيديولوجي يومي، دون تفكير في المستقبل. وحال الأمة، على غرار الحال عند الفرد، قد تصاب بالرغبة اللاواعية في تدمير الذات، إثر الوعي بالفشل الكاسر الضاري، بل وأحياناً بسبب الاكتئاب، وكاستجابة على الميول القهرية اللاواعية إلى معاقبة الذات والانتقام منها ذاتها حين العجز عن رد العدوان الخارجي عليها.

المثال هنا هو مثل الحصان يطحن حديد اللجام، والطفل يضرب رأسه بالحائط أو اليائس يعض يده، ويشد شعره في حالات الانقهار واستحالة الاستجابة الرادعة أو الاجتماعية [1].

---

[1] صحيفة السفير، بيروت 2001/5/18، ص12، علي زيعور.

حتى نهضم الديمقراطية علينا استيعابها

إن الرجل الذي لا يغير رأيه أبداً..

هو كالماء الراكد، لابد أن يصيبه العفن.

بلاك

ما أصعب نطق كلمة (ديمقراطية) وكأننا نبتذلها؟

ألم تصبح كلمة (الديمقراطية) موضة الكلام دون أن نعرف أبعادها ومراميها؟

في دستور الجمهورية العربية السورية الذي جرى الاستفتاء عليه يوم 26 شباط 2012 وأقر، ترد به كلمة الديمقراطية ثلاث مرات.

وقبله في دستور عام 1964 الذي أقر، اعتبرت المادة الأولى منه القطر السوري جمهورية ديمقراطية شعبية اشتراكية ذات سيادة وهو جزء من الوطن العربي [1].

فيما (جيمس روبن) الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية قال (نحن لا نعتبر سوريا دولة ديمقراطية، النظام ليس ديمقراطياً بأي معنى للكلمة) [2].

هناك أناس لا يؤمنون بالديمقراطية، بل بالشريعة الإسلامية؟

تأخذ كلمة الديمقراطية بمعنى أن الأكثرية تحكم الأقلية.. فهل هذا صحيح؟

---

[1] مجلة الإذاعة والتلفزيون - دمشق 1964/5/1 ص14.

[2] صحيفة الحياة - لندن 2000/2/9.

والرأي الأرجح هو أنك إذا أردت أن تطبق الديمقراطية في بلد ما فأقله أن يكون النظام (علمانياً) حتى تأخذ كل فئات الشعب حقوقها، ولنتذكر أن الهند بتعدد قومياتها ولغاتها كان رئيس الجمهورية بها لسنوات طوال من طوائف صغيرة العدد مثل (السيخ) الذين عددهم 20 مليون نسمة، حكم أحدهم الهند التي يبلغ عدد سكانها المليار نسمة، كما حكمها أكثر من رئيس مسلم، علما أن الإسلام أقلية في الهند.

أسئلة كثيرة سمعناها في السنوات الماضية بين الحكومة والمعارضة في سوريا.. من منهما أسبق إلى تطبيقها.

في ضوء ما ذكرناه نتحول إلى تعريف الديمقراطية، أو بالأحرى وصف النموذج الديمقراطي الذي يخيل إلينا. ويبدو لنا أن تعيين النموذج ضرورة لا مفر منها ليس فقط لأن في الواقع كما في التاريخ أكثر من نموذج واحد للحكم ينعت بالديمقراطي، بل أيضاً لأن المضمون النظري للحكم الديمقراطي والشروط اللازمة لوجوده في موضع جدل بين علماء السياسة والاجتماع. وهذا يظهر جلياً من الدراسة التي قامت بها عام 1950 المؤسسة الدولية الثقافية التابعة للأمم المتحدة. فقد أرسلت هذه المؤسسة إلى لفيف من أبرز علماء السياسة والاجتماع في مختلف دول العالم بياناً بثلاثين سؤالاً عن الديمقراطية والأمور المرتبطة بها. ومن هذه الأسئلة سؤال فيما إذا كان هناك مفهوم متعارف عليه في علم السياسة للديمقراطية، وسؤال آخر يتعلق بتعريف الديمقراطية. وقد تبين من الأجوبة التي بعث بها أكثر من مئة عالم أن هناك ما يقارب الإجماع على عدم وجود تعارف شامل بالنسبة إلى مدلول الديمقراطية أو الحكم الديمقراطي، لا بل جاءت بعض التفاسير للديمقراطية أو الحكم

الـديمقراطي تـنقض بعضـها الآخـر نقضـاً كـاملاً. ولا عجـب، فالديمقراطية مصطلح يمثل اليوم صدر الدار في النزاع العقائدي الدولي، ومن طبيعة النزاع العقائدي أن يفشي الفاصل بين المثال والواقع فيتوهم أهل العقيدة المثال واقعاً أو يعتبرون الواقع مثالاً. وعندئذ ينعكس المصطلح خلافات أعنف وأبعد مدى من خلافات العرف واللغة والفقه، وذلك لما يكون قد علق بالمصطلح من مفاهيم أخرى وإن لم تكن أصيلة إلاّ أنها تلازمه ملازمة مصرة دبقة.

ويلاحظ أن من يتحدث عن الديمقراطية يربطها بمصطلح آخر، أخصها الحرية والتسامح وغائية الفرد.

والسؤال: هل الحرية والتسامح وغائية الفرد من ماهية الديمقراطية وجوهرها أم هل هي قيّم ينشدها دعاة الديمقراطية لذاتها. وقد يؤمنها الحكم الديمقراطي أحياناً ولكنه قد يتخلف عن تأمينها أحياناً أخرى ويظل مع ذلك حكماً ديمقراطياً.

لنأخذ مثلاً من عهد الرومان.. ليس هناك من يعتقد أن عهد حكم نيرون كان حكماً ديمقراطياً، بل على العكس هو الحكم الذي يعتمد غالباً للتمثيل على الديكتاتورية الفردية والمساوئ الناجمة عنها، ولكننا نعرف أن الكاتب الروماني بطرنيوس الذي كتب سيرة نيرون كتابة تعكس واقع ذلك العهد بأمانة، قد قسّم نشاط الطاغية الروماني إلى قسمين: النشاط الأحمق أو الشائن، والنشاط البريء الذي لا غبار عليه وقد يكون أيضاً حميداً. وقد جعل اضطهاد نيرون للمسيحيين والمجازر التي أنزلها بهم في القسم الثاني أي في عداد الأعمال الحميدة. وفي هذا دلالة كافية على أن ما قام به نيرون في هذا الصدد كان معبراً عن إرادة الأكثرية الرومانية.. فتأمل.

بيــن الحــريـــة والـديمقـراطيـــة

يقول فرنسيس ويليامز (أمة ديمقراطية هي الأمة التي يمارس أبناؤها حرياتهم كاملة) فإذا كان مفهوم الحرية أن يفعل الإنسان ما يأمر به القانون، وكان القانون غير ملائم لمنازع الشعب لم يكن هناك حرية حقيقية.

كما يقول ماجد فخري: ينبغي أن يدرك الإنسان أن اكتشاف حقيقة الذات منوطة باكتشاف ماهية الإنسان العقلية. الإنسان.. عقل وحرية قبل كل شيء.. العقل والحرية مرتبطان أوثق الارتباط أحدهما بالآخر، فالحرية من خصائص الكائنات العاقلة دون سواها. وتتمتع هذه الكائنات بخاصية الرؤيا المنفتحة على شتى الاحتمالات والطاقة على الاختيار الحر بينها. فمتى انعدمت هذه الرؤيا انعدمت الطاقة على الاختيار أيضاً [1].

إن الثقافة التقليدية الركودية في الأقطار العربية مليئة بالعناصر العميقة والاضطهادية، فهي تشيع الديمقراطية كلاماً وتبخل عليها جداً في التطبيق، تتكلم عن حرية المرأة وتقيدها بنفس الوقت بمئات القيم والمفاهيم الاجتماعية التقليدية، تكثر العناصر العاطفية تجاه الأولاد وتوجد بمقابلها العناصر الزجرية اللامنطقية، كما أن الثقافة العربية مليئة بالعناصر الكبتية. ولا شك أن هذه المحرمات تتحول في كثير من الأحيان إلى محللات، إذا جاز التعبير، وهنا ينشأ في داخل الفرد العربي

---

[1] فخري، د. ماجد: دراسات في الفكر العربي - بيروت: دار النهار 1982 ص302.

الازدواج النفسي والحضاري والسلوكي. والثقافة العربية مليئة بالعناصر الثقافية التي تنمي عند الفرد الشعور بالنقص، والتزلف للآخرين، والقدرة على المسايرة الاجتماعية- النفاق الاجتماعي، وسوء الظن، وحب الكلام... إلخ .. وعلى حد تعبير ابن خلدون ثقافة تغلبية.

لقد رأى جميل صليبا أن حرية الفكر لا تنمو ولا تتسع إلاّ في المجتمعات الديمقراطية التي حررت أفرادها من الفقر والجهل والظلم والاستعباد. أما المجتمعات الأوتوقراطية التي تولي أمرها مسيطر مستبد فإنها على تقدمها الصناعي أو الاقتصادي لا تتسامح في إطلاق الحريات الفكريه لخوفها على كيانها من التصدع وعلى أسوارها من الانهيار. إن نظام الحكم فيها أشبه شيء بقصر من الورق معرض للانهيار عند اصطدامه بأول ريح تهب عليه، فليس من مصلحة حكامه أن يسمحوا بحرية الفكر، ولا أن يتسامحوا في اطلاع الشعب على الحقيقة. لذلك كان النظام الدكتاتوري قائماً على الجهل والكذب والرياء، ولذلك أيضاً كانت الحياة في ظله أصعب من الحياة في سجن مظلم [1].

كلنا ننشد الحرية وهي دعامة مهمة في بناء الديمقراطية، والحرية حتى هذه الساعة وعلى مر عصور التاريخ ليس لها وجود في الوعي العربي والإسلامي.. العدالة فقط هي الموجودة.

حتى العدالة كان ثمنها كبير، ولم تأت إلينا- أو أننا كدنا نتخيلها- على صحن من ذهب. يكتب محمد شحرور (إننا من أجل العدالة قبلنا بعصا عمر، ومات عمر، وبقيت العصا، لا بل كبرت وغلظت، وصرنا

---

[1] مجلة الجندي، دمشق 1962/5/29، د. جميل صليبا.

نقرأ الرشيد أو المأمون أنه كان ينزل متنكراً ليتفقد أحوال الرعية، فنمدحه ونترحم عليه دون أن نسأل كم من المساجين كان في سجنه. صرنا نمدح الحجاج لأنه نقّط القرآن، وننسى أنه كان في سجونه حين مات- بحسب رواية الأصمعي- أكثر من 66 ألف سجين. قبلنا ذلك كله لأن مفهوم العدالة هو المسيطر على رؤوسنا. قبلناه إلى حد أننا اخترعنا مفهوماً جديداً هو مفهوم المستبد العادل، وأن الحاكم لا يعزل ويحكم مدى الحياة. هكذا تبدو الحرية والعدالة في وعينا الجمعي وفي الكتب التي مازالت تطبع حتى اليوم ونتقبلها) [1].

فيما رأى سامي الجندي (إن قول الحقيقة في الوطن العربي والتمسك بحرية الرأي ضرب من المستحيل، ونحن العرب ضد كل من يكشف عوراتنا) [2].

بين الحرية والعدالة تبقى الديمقراطية في بلادنا موضع نقاش لكونها غربية. ويصعب تحديد ما إذا كانت النظريات حول الديمقراطية في العالم العربي تصدر عن قناعة أو بداعي حب البقاء في السلطة، أو الهروب من مسؤولية المواطنة أو بداعي الخوف من إغضاب ذوي السلطان.

فمن مظاهر ديمقراطية الكلام التي لا علاقة لها بالفعل على أرض الواقع، سماح بعض الأنظمة الشمولية بقيام أحزاب على أن تكون أحزاب موالية. وكأن الحاكم هنا أحب أن يجمع بين عدم التغيير وبين الرغبة في الظهور بمظهر ديمقراطي. وقد يكون في رغبته هذه متبعاً لنصائح مكيافيلي للأمير، بأن يظهر بمظهر العدالة دون التقيد بها. إلاّ أن الفرق

---

1 صحيفة النهار، بيروت 2002/10/15، د. محمد شحرور.

2 الجندي، سامي: أتحدى وأتهم بيروت: الناشر فؤاد كرم.

بين أمير مكيافيلي وبين هؤلاء الحكام، إن أسلوب أمير مكيافيلي قد يقنع البعض بأنه عادل حقاً، أما هذا الأسلوب قلّما يقنع أحداً بأن النظام ديمقراطي فعلاً. إنه أسلوب ينسجم مع «ديمقراطية الكلام» أما من حيث الفعل فهو يقوم بخلق «ديمقراطية هجينة» غير تلك المتعارف عليها في العالم [1].

لقد انتُقد الفيلسوف اليوناني سقراط وتلميذه أفلاطون لاعتبارهما أن الديمقراطية لا تصلح لأن الأكثرية هي دائماً جاهلة لا تقدر على القيادة إلى طريق الخير، إذ إنها لجهلها تكون كالأعمى الذي يسير في أثره عميان آخرون، فلا يمكنهم الوصول إلى الخير إلاّ بالمصادفة التي قلما تحدث. ولكن بما أننا نحيا في زمن يتطلع الناس فيه إلى المصالح والمنافع العامة وليس إلى الخير العام الذي لا يقدر على القيادة إليه إلاّ الحكماء، فقد يكون خير ضمان للمصلحة العامة هو وضع القرار العام في أيدي الأكثرية، إذ إنها وحدها الساعية إلى المنفعة العامة لأن فيها منفعتها.

[1] د. حمادة، نجلاء: المواطنة والنوع الاجتماعي، مصدر سابق، ص12.

تعددت التسميات والديمقراطية واحدة

أذكر أنه منذ خمس سنوات تعرفت على أحد المفكرين الأمريكيين فكان يتفاخر بعدم وجود تمايز طبقي في بلده، وحين كنت أعدد له وضع الزنوج والمكسيكيين والمهاجرين المولودين من حيث وضعهم في خانات قد تكون العاشرة في سلم حقوق الإنسان، كان يرد علي بأن الديمقراطية في بلده يتحدد معناها بصورة مغايرة تماماً لديمقراطيته.

وقديماً قيل لأحمد لطفي السيد- أحد أعمدة الفكر المصري في النصف الأول من القرن العشرين- الذي كان يروج للديمقراطية في حملته الانتخابية، إن الديمقراطية تعني تبادل الزوجات!! وذلك بقصد تشويه سمعته وعدم فوزه في الانتخابات.

وليس من المبالغ فيه القول بأنه ربما لم تستغل كلمة في تاريخ الفكر السياسي بقدر ما استغلت كلمة الديمقراطية. ففي الفكر السياسي هناك تعبيرات الديمقراطية الليبرالية أو البرجوازية، والديمقراطية الاشتراكية [1] أو الاجتماعية والديمقراطية التوتاليتارية، والديمقراطية الصناعية، والديمقراطية الإسلامية والعربية، والديمقراطية الشعبية.

مع تنوع (الديمقراطيات) ببنيانها واختلافها تبقى علمية بالمعنى الحصري للكلمة، إذ إنها ترتبط بحق إدراكي خاص وبالجماعات والأفراد داخل بيئتهم، وكلها تتطابق مع واقعها بطريقة أو بأخرى، وإلاّ استحالت الحياة.

---

[1] سيبرمان ـ بلان، غيوم: الفلسفة السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2011، ص162، وفيه يذكر أن مبتكر لفظ (الاشتراكية) هو بيارلورو (1797-1881) وهو فرنسي.

ومع أن الإدراك لسيرورة علمية فردي بامتياز، فإن هذا لا يمكنك أن تدرك عني أو عن دماغي، وهو ما يجعل المفاضلة بين الديمقراطيات فعلاً محصوراً بقيم الاستحسان الأخلاقي. فالقياس القيمي هو مرآة الرغبة والقبول، لذلك لا تحاكم الديمقراطية إلا من داخلها ومن داخل معاييرها الأخلاقية والفعلية التي تعود إلى حاكمية حقلها الإدراكي نفسه.

كل الأنظمة تزعم أنها تستند إلى الديمقراطية..من النظم الاستبدادية إلى التوتاليتارية إلى العنصرية والأصولية الحديثة، مروراً بالشيوعية والنازية والفاشية والصهيونية.. كلها تبنت المفهوم ونسبت نفسها إليه. وهذا، بطبيعة الحال، أمر يدعو إلى السخرية من المفهوم وإلى احتقاره ونبذه.

ويتلبس مصطلح الديمقراطية كل البقاع العربية وما من أحد إلاّ وينادي به شعاراً يتقدم كل الشعارات الأخرى إلاّ الإسلاميين الراديكاليين الذين يحتقرون اللفظ ومضمونه على حد سواء، لأن الحكم عندهم لا يمكن أن يعود إلى الشعب. وهم ينبذون مبدأ (صناديق الاقتراع) لأن السيادة ليست للأمة، وإنما هي لله وحده، وذلك تأكيداً لمبدأ (الحاكمية الإلهية)، والشعار القائل (الديمقراطية كفر).

ويلاحظ أن رفض الديمقراطية عند معظم المفكرين الإسلاميين إنما هو ناتج عن اعتبار الديمقراطية وكأنها نتاج للفكر العلماني المهمش للدين وخصوصاً في الحياة السياسية، كذلك فإن عملية الرفض ناتجة أيضاً على اعتبار أن مكونات الديمقراطية بشكل عام مناقضة للإسلام كالحزبية والأكثرية ونوع المعارضة بالإضافة إلى ارتباطها بأسلوب الحياة الغربية حيث تختلط الحرية بالإباحية [1].

---

[1] لاغا. محمد علي: الشورى والديمقراطية: بحيث مقارن في الأسس والتطلعات النظرية - بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1983 ص149.

إذا عدنا إلى عام 1994 وقبل أن يستلم الإخوان الحكم في مصر، ومن خلال مقال للدكتور محمد بديع المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر بعنوان «مصر بين الأمس واليوم» فقرة بالغة الأهمية جاء فيها بالنص (إننا نسعى لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة القائمة على أسس المواطنة ومبادئها وسيادة القانون والحرية والمساواة والتعددية بكل أشكالها وأنواعها، والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وشيوع قيم الحرية والعدالة والمساواة بين جميع أبناء الأمة بلا تمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين، وصياغة دستور جديد للبلاد يلبي متطلباتنا نحو نهضة حقيقية لعشرات بل مئات السنين، بصورة توافقية بين جميع أبناء البلاد. فالدساتير توضع بالتوافق لا بالأغلبية) [1].

وما نقلناه مذكرة مهمة أصدرتها جماعة الإخوان المسلمين في آذار 1994 بعنوان «موجز عن الشورى في الإسلام وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم».

ونترك للقارئ متابعة ما حدث بعد ذلك !!

ولكننا نذكر أن الديمقراطية لا تختزل في العملية الانتخابية، وإلاّ كان كل مجتمع ديمقراطياً لمجرد حصول انتخابات فيه.

(إن الديمقراطية هي أكثر من ذلك، فهي تتطلب انتشار الثقافة الديمقراطية بجريانها في الرأي والتعبير والعقيدة، والقبول بالتعددية والحق في الاختلاف، والقبول بنتائج الانتخابات لتسهيل تداول السلطة.

---

[1] صحيفة الأهرام - القاهرة 2012/2/13 محمد بديع.

وتتطلب الديمقراطية انتشار تعليم حديث ينشأ على القيم الديمقراطية، وقاعدة واسعة لاقتصاد حديث، ومجتمعاً أساسه المساواة في المواطنة وليس الولاء الديني والطائفي والعشائري. فالشعب الواحد الموحد المريد إذا ظهر في لحظة تاريخية استثنائية يكون الاعتقاد في استمراره فاعلاً كلياً موحداً وهماً من الأوهام. بل هو متعدد ينبغي أن يدار تعدده بتنظيماته الحديثة لا بالتنظيمات الدينية والقبلية، وذلك بالآلية الديمقراطية)[1].

ولعله من نافلة القول أن الديمقراطية هي باختصار جزئي نظام أحكام يناقض ما يعتقد العالم أنه صحيح. ولا يخلق هذا التناقض مصاعب- أو على الأقل لن يخلق ما يخلقه الآن من مصاعب- لو أن الديمقراطي كان قادراً على أن يقول إن مملكته ليست من هذا العالم، لو كان قادراً على أن يقول إن الحقيقة عنده ليست من ذلك النوع الذي يمكن العالم أن يمنحه. فمثل هذا الحل لأزمة الديمقراطي الفكرية ليس حلاً موفقاً، ولكنه ليس حلاً بعيداً عن التصديق. ويمكن للديمقراطية أن تصبح عقيدة سامية أصيلة حيث لا ينتقص من الإيمان بها عدم التطابق بين القضايا التي تطرحها وبين وقائع الحياة على الأرض.

---

[1] أومليل، د. علي: أفكار مهاجرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2013، ص165.

مخاض الديمقراطية

تعود الديمقراطية بجذورها إلى سقراط وأفلاطون وأرسطو حيث التطبيق الأثيني، وجوهرها توسيع دائرة الحقوق بين البشر بحيث يتساوون في فرص الحياة، ويتضمن ذلك تعظيم الحريات والمشاركة. والديمقراطية ظاهرة حديثة جداً في المجتمع البشري كله. والديمقراطية الغربية مثلاً، لا يزيد عمرها عن مئتي عام ونيف ولم تكتمل صورتها الحالية إلاّ من خلال نضال الطبقات الشعبية الدؤوب، الذي كثيراً ما اتخذ طابع العنف بل الثورة. وعندما أكد مفكرو الليبرالية على مفهوم الحرية لم يقصدوا أن تكون هذه الحرية للجميع، بل كانت مرتبطة بالملكية. الليبرالية إذاً هي المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد. وهذه النشأة كانت منفصلة عن الديمقراطية، فقد قاوم المفكرون الليبراليون الديمقراطية أولاً ثم استوعبوها تدريجياً. فعلى سبيل المثال، ظل حق التصويت قاصراً حتى الثلث الأول من القرن التاسع عشر على الطبقة العليا، وجاء الإصلاح الانتخابي عام 1832 في إنكلترا ليسمح للطبقة الوسطى بالمشاركة ولم يتمتع العمال بهذا الحق حتى نهاية القرن التاسع عشر وكان على النساء أن ينتظرن حتى بداية القرن العشرين ليكون لهن الحق نفسه مثل الولايات المتحدة عام 1920 وبعد ثماني سنوات إنكلترا.

وقامت الديمقراطية في أوروبا على أنقاض نظم ملكية مطلقة تدعي الاستناد إلى حق إلهي في الحكم. ومن يتتبع حركة الفكر والنضال من أجل البدء بديمقراطية محدودة، يجد أنه استمر منذ عصر النهضة إلى

نهاية القرن الثامن عشر، أي حوالي ثلاثة قرون. ولا يجوز من ناحية أخرى القول بضرورة تغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية، أولا، حتى يتهيأ المناخ الملائم للديمقراطية. فهذا التغيير بطبيعته عمل سياسي يمكن أن يجري على أساس ديمقراطي كما يمكن أن يسير في اتجاه دعم وترسيخ القوى المعادية للديمقراطية.

وهذا ما حدث في أوروبا بالفعل، إذ لم ينطلق تطور الرأسمالية الصناعية إلا مستنداً إلى نظم ديمقراطية برجوازية، وأدى هذا التطور بدوره إلى تعاظم وضع الطبقة العاملة في المجتمع، فقادت النضال ضد ما وضعته البرجوازية على الديمقراطية من قيود وحدود، حتى وصلت الأمور إلى الأوضاع المعاصرة.

ومن ناحيتنا لا يصح الزعم بأن نضالنا من أجل الديمقراطية لن يؤتي ثماره إلا بعد عشرات السنين. فنحن حين نبني صناعة ما، نحرص على أن تكون عصرية وليست في مستوى الصناعة الأوروبية قبل مئة عام. وفي المستوى الاجتماعي حصلت الطبقة العاملة في قطرنا مثلاً، على نظام شامل للتأمينات الاجتماعية، في حين أن الطبقة العاملة البريطانية لم تحصل عليه إلا غداة الحرب العالمية الثانية، أي بعد ما يزيد عن مئة وخمسين سنة من الثورة الصناعية التي ولدت في بريطانيا، فيما نحن في بداية التصنيع مقارنة مع بريطانيا.

إن (الخلط) في معنى الديمقراطية هو الذي أتاح لنا معرفة جانب من جوانبها، بحيث أن الاجتهاد في ذلك أغناها، رغم نفورنا من المسيء إليها. لا بل إن الديمقراطية هي نتاج تطور وتناقضات المجتمعات الغربية، وبشكل أدق هي نتاج الصراعات الإنسانية السياسية منها والطبقية.

كما أن الديمقراطية لا تشكل مفهوماً ومعنى واحداً على مدى تاريخ معرفة الإنسان لكلمة الديمقراطية ومؤسساتها وهيئاتها.

تجدر الإشارة هنا أن النضال الوطني هو في الوقت نفسه نضال ديمقراطي بمعنيين:

الأول: أنه لا يمكن تصور الديمقراطية في إطار الاستعمار، وعندما تتيح السلطة الاستعمارية قدراً من الحريات فإنها تكون محدودة، وعادة لشغل الأنظار عن القضية الوطنية وإلهاء الناس بقضايا جانبية.

الثاني: إن النضال من أجل الاستقلال يتضمن مشاركة جماهيرية واسعة النطاق ويتضمن انخراط قطاعات كبيرة من المواطنين في العمل من أجل الاستقلال بأشكال مختلفة [1].

ستكون الديمقراطية سمة القرن الحالي مثلما كان الاستقلال والتحرر القومي سمة القرن الماضي. وستكون حرية الفرد هي العليا في سلم القيم البشرية، الكونية أو المحلية أو المجتمعية، مثلما كانت وحدة المجتمع سمة القرن الماضي.

لقد وقعت التضحية بالديمقراطية في حل الاختيارات الرئيسية، سواء أكان الاختيار بناء الدولة، أو التركيز على العمل التنموي، أو العمل الوحدوي. ومع هذا، إلى أي حد وصل الوعي الشعبي بهذه التضحية وبالانتهاك للحريات والحقوق؟ لا يمكن لأحد أن ينكر أن الشعوب العربية أبدت حماساً كبيراً لأغلب الاختيارات القومية، وقبلت التضحيات بصدر رحب ما دامت تدرك أن الدولة الجديدة تستمد

---

[1] مجموعة مؤلفين: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1988.

شرعيتها من القدرة على تجسيد القيم القومية والشعور الوطني، وتخدم المصالح الوطنية. التضحيات لم تؤد إلى الأزمة، إن ما أدى إلى الأزمة وإلى فقدان الإجماع هو فشل المشروع الوطني في تحقيق الأهداف التي باسمها ضُحّي بالديمقراطية.

لِـمَ الديمقـراطيـــة فـي ســوريـا

يردد بعض الساسة السوريين إن الشعب السوري لم ينضج بعد وهو بالتالي غير مؤهل للممارسة الديمقراطية، وكذلك ما يردده البعض الآخر من أن مفاهيم الحرية والديمقراطية مفاهيم مستوردة دخيلة على التراث العربي. وليس من حاجة لمناقشة هذه المقولات. فالمقولة الأولى تمثل امتداداً لما كانت تروجه الأوساط الاستعمارية. والثانية يتبناها أنصاف المثقفين ممن تجاوزهم الزمن فأخذوا يحلمون بالاستبداد المطلق.

ليست الحاجة إلى الحقيقة ثابتة، وكذلك الحاجة إلى الراحة، فالفكرة التي تكون ملتوية قد تحدث وقعاً فكرياً أعظم من الحقيقة، ولعلها تخدم بصورة فضلى حاجات الذهن التي تتنوع. الحقيقة توازن، ولكن نقيض الحقيقة، أي اللاتوازن، قد لا يكون كذبة [1].

إننا لن نعرف ما هي الديمقراطية قبل أن نعرف (لماذا) الديمقراطية.. ذلك أنه لا يمكن المفاضلة بين أساليب الممارسة الديمقراطية عامة أو بين نظام الديمقراطية المباشرة والنظام النيابي على وجه خاص إلاّ بردها إلى أصل تقاس عليه ويكون مناط التفاضل بينها ما تسفر عنه المقارنة من اقتراب أو ابتعاد عن الأصل. فأحد المنزلقات التي يمكن الوقوع فيها عند الحديث عن الديمقراطية هو التبسيط الشديد، حيث هناك فردوس الحرية الجميل ممثلاً بالنظام الديمقراطي. وهناك جحيم الديكتاتورية حيث آلات التعذيب تعمل بلا انقطاع وحيث المشانق تلتهم الأبرياء.

---

[1] سونتاغ، سوزان: ضد التأويل ومقالات أخرى ، ترجمة: نهلة بيضون، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2008، ص18 .

ومما لا شك فيه أن وضعية الديمقراطية/ الديكتاتورية هي أعقد من هذه الصورة، وقد طورت مفاهيم أدق لتعكس مجريات الأمور في المجتمعات المختلفة، ويمكن على سبيل المثال الإشارة إلى تقسيم العالم السياسي الإنكليزي (فاينر) حيث يحدد أربعة مناظير طيف فرعية في ثنائية الديمقراطية / الديكتاتورية، هذه المناظير الطيفية هي:

1- منظور الإقناع- التعبئة- الخشوع- العنف في الوصول إلى القرارات السياسية وفي تنفيذها، ومن نهاية (الإقناع) الديمقراطية ونهاية (العنف) الديكتاتورية تقع مراحل بينهما حيث التعبئة الشعبية بواسطة الأحزاب والزعامات الكاريزمية لسياسات معينة، وحيث هناك الخشوع التقليدي من قبل المحكومين لسياسات الحاكمين السلاليين، ويضع (فاينر) كمقارنة، أنظمة الحزب الواحد في نقطة التعبئة.

2- منظور استقلالية المجموعات الصغيرة وعدم استقلاليتها. ويسعى هذا المنظور لكشف النقطة التي تتمتع بها المنظمات المدنية كالأحزاب والنقابات والجمعيات والأندية، من حيث استقلاليتها عنه أو تبعيتها للسلطة. وتتصف حكومات الحزب الواحد بإخضاعها المنظمات المدنية لسياساتها.

3- منظور الأهداف الحاضرة- الأهداف المستقبلية، وهذا منظور يهتم بتجديد طبيعة السياسات الحكومية بما يتعلق بإشباع حاجات الجيل الحاضر أو الأجيال المقبلة- وجرى وصف الأنظمة الديمقراطية الليبرالية باقترابها من الاهداف الراهنة وأنظمة الحزب الواحد من الأهداف المستقبلية.

4- منظور المشاركة الاستثناء، وهو منظور تتحدد عليه نقطة مشاركة الشعب في صنع القرار وفي انتخاب منفذيه، وموقع أنظمة الحزب الواحد في هذا المنظور حيث يتراوح بين موقع قريب من المشاركة، وإن يكن لا يرقى إلى النموذج الديمقراطي الليبرالي في المشاركة، ومن إدغام تام مع الاستثناء، حيث السلطة يتم تداولها بين أفراد نخبة من الناس [1].

من خلال الدساتير التي وضعت في سوريا منذ العام 1920 نرى فيها أن المواطنة حق أساسي من حقوق الإنسان المنتمي إلى الجمهورية السورية. والمواطنة تنشئ التزامات على كل مواطن سوري تجاه أمته ووطنه، لا تستقيم مواطنته من دونها. وتنعدم الديمقراطية حين يحرم المواطن من حقوقه كإنسان، أو يعتدي عليها كلها أو بعضها، ولاسيما حين يمتنع عليه أن يعيش بكرامة بفعل التكوين الاقتصادي الذي يمنع عليه العيش الكريم اللائق بإنسانيته. كما تنعدم الديمقراطية إذا فقدت سيادة القانون والمساواة أمامه.

ومن المعروف أن الديمقراطية هي عقيدة الطبقات الدنيا في المجتمع إزاء سيطرة الطبقات الأكثر غنى وقدرة. والديمقراطية تمتلك مثلاً أعلى سياسياً يتضمن الحكم الذاتي للبشر والمساواة الاجتماعية، وهي عملية مستمرة لتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ونقل قوة التأثير والنفوذ إلى أكثر الدوائر الشعبية. والنظم والمؤسسات والعلاقات التي تلقب بالديمقراطية هي تلك التي تعظم المساواة بين البشر في فرص الحياة

---

[1] مجموعة مؤلفين: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مرجع سابق.

في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسمح للإنسان بتطوير إمكاناته وإطلاق قواه الكامنة لتحقيق الذات.

الديمقراطية ليست سد حاجات الأفراد للوظيفة والمهر والمسكن، كما أنها ليست مجلساً جذاباً للدردشة عن التقاليد والأعراف.. الديمقراطية هي مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية والمعيشية يمارسها المواطن على الدولة مرفوع الرأس، لقاء سلسلة من الواجبات يؤديها لها [1].

كما أن الديمقراطية بهذا المعنى هي دعوة إلى المساواة، وهي ليست مفهوماً سياسياً ولم تكن كذلك إلا في التعريف الليبرالي لها. لا بل ذهب الكاتب الأمريكي فرنسيس فوكوياما- الياباني الأصل- في كتابه (نهاية التاريخ) إلى أن الديمقراطية الرأسمالية هي النظام السياسي الاقتصادي الظافر في التاريخ.. فيما قال س. ماكفرسون (كانت الديمقراطية موضع عداء وشك وريبة من الصفوات المتميزة التي ربطت بين إعطاء الحقوق الديمقراطية للجماهير وتهديد الامتيازات التي تتمتع بها أو تغير الأساس الاقتصادي للمجتمع الذي يوفر لها الامتيازات والرواتب).

يترتب علينا القول فيما ذكرناه أن الديمقراطية في سوريا كانت سلاح الفقراء والضعفاء والمتطلعين إلى عالم أفضل لكي ينتزعوا حقوقهم السياسية والاجتماعية. وليست الروح الديمقراطية كلمة ولا ستاراً يغني عن المؤسسة الديمقراطية. والمؤسسة الديمقراطية ليست

---

[1] الخوري، فؤاد إسحق: السلطة لدى القبائل العربية، بيروت: دار الساقي 1991، ص36.

مجلساً منتخباً فحسب، ولكنها حياة كاملة تعاش وتتغلغل في أعماق الحياة وتفاصيلها.

ولعل أهم ما فيها اطمئنان الإنسان إلى حقه في أن يقول رأيه بحرية وعلنية دون أن يتوقع مساءلة السلطة أو القانون. وكما قال تشمبرلين السياسي البريطاني المعروف: الديمقراطية لا تخسر حرباً، والتطرف ينتحر بالتطرف، والقوة لا توزن بالحديد والنار، بل بالتصميم على الانتصار دفاعاً عن الحرية.

إن الديمقراطية كصيرورة وكترقبات اجتماعية هي عملية اجتماعية لا تتقدم بدون القوى الاجتماعية التي لها مصلحة في تقدمها وتضمن حمايتها لهذا السبب. أما حصرها في المؤسسات، فلا يحول دون انتكاسها في أي وقت، بل ويكسبها طابعاً انقلابياً. وقد ثبت أن ذلك ممكن حتى في المجتمعات التي لها تقاليد عريقة في ذلك.

المنظور العربي للديمقراطية

عرضنا في الصفحات الماضية التجاذب والتباين والتباعد في التجربة الديمقراطية التي مرت أو كان لها أن تمر على سوريا، بالرغم من كل الظروف التي يتفهمها المواطن العادي. وننهي هذا الفصل بتناول الديمقراطية بالمنظور العربي.

في تقدير (شارل عيساوي) إن هناك ثلاثة تفسيرات لفشل الديمقراطية في الوطن العربي بصفة عامة وليس أمر فشلها منحصراً بدور العسكر. التفسير الأول المتداول في الغرب يقوم بعدم ملائمة الديمقراطية للتراث الاستبدادي للشرق. والتفسير الثاني المتداول في الشرق يقول بأن الحكم الاستعماري لم يشجع على بناء المؤسسات الديمقراطية والتفسير الثالث الذي يفضله هو بجعل فشل الديمقراطية عائداً للفردانية المتطرفة Extreme individualism عند العرب [1].

أما محمد عابد الجابري فرأى أن فساد تجارب برلمانية معينة مثلها مثل عيوب الديمقراطية نفسها، مهما اتسعت وتضخمت، لا ينبغي اتخاذها ذريعة للكفر بالديمقراطية نفسها، ذلك لأنه ليس هناك من بديل للديمقراطية إلا الاستبداد والديكتاتورية. ليس هناك من خيار ثالث. هناك فقط إما عيوب الديمقراطية، وإما عيوب الاستبدادية والديكتاتورية. أما عيوب الديمقراطية فيمكن التخفيف منها بواسطة

---

[1] Issawi , Charles(Economic and social foundations of democracy in the middle east in addulla m lutiffa and charles w. churchill . eds , readings in arab middle eastern societies and cultures (the haque;mouton) 1970 p.p. 259-277.

مزيد من الديمقراطية، وأما عيوب الاستبداد والديكتاتورية فهي لا تقبل التخفيف إلاّ بالتخلي عنهما والجنوح نحو الديمقراطية. أما (المستبد العادل) أو (الزعيم الملهم)- الكاريزمي- فهو وإن وجد، والزمان لا يوجد به إلاّ بعد قرون، فلا شيء يضمن أن الذي يأتي بعده سيكون على شاكلته أو يحافظ على نهجه. إذن ليس من الحكمة المراهنة على الذي قد يأتي أو لا يأتي. إن المراهنة الوحيدة المضمونة النتائج- مهما طال الزمن- هي المراهنة على الديمقراطية [1].

ومن نافل القول إنه لا يوجد (موديلات جاهزة) للديمقراطية تناسب الطلب. لابد من تجربة مرنة لبناء الهيكل والمضمون الديمقراطي لحاضر الوطن العربي.. وهذا يستوجب إبداعاً واقتباساً، مع استخدام كل أنواع التحوير التي تتعارض مع مبدأ التعميم، حيث تحددت مؤقتاً فيما يبدو داخل الوطن العربي عدد من عناصر التعارض ساعدت حتى الآن على استمرار ذلك التوتر الذي يعد قسمة مميزة للعرب. وإن الفرص المتاحة لنا لتأكيد تقاليدنا العزبية وصونها في صورة لا تحظى عند وصفها بالديمقراطية، إنما هي فرص كثيرة أكثر مما يظن الآخرون.

لقد قيل الكثير حيال صوغ موقف ديمقراطي اتجاه العالم يقبل حدود الطبيعة البشرية العادية، ويقبل نظرة تشاؤمية عن هذا العالم، ومثل ذلك يمثل ديمقراطية لا تملك شيئاً من نعم السماء. وكثيراً ما قال أعداؤها إن الديمقراطية أمر يصلح لزمن الرخاء، وأنها حتى في الظروف التي لا تحقق الحرية والإخاء والمساواة بصورة كاملة إنما تفترض للطبيعة

[1] مجلة المستقبل العربي – بيروت العدد 157 /3 /1992 محمد عابد الجابري.

البشرية معايير لا يمكن الاقتراب منها في مجال السلوك البشري إلاّ أيام الرخاء واليسر. أما في أزمان الشدة فإننا كما يقولون، نحتاج إلى انضباط وقيادة وتضامن لا سبيل إلى تحققها جميعاً لو أننا تركنا الناس، ولو نظرياً أو في الخيال، يسيرون حسب أهوائهم وحسب ما تمليه عليهم إرادتهم.

وننهي هذا الفصل بالذهاب إلى القول.. أي مضمون للديمقراطية أيسر لسوريا؟

أتكون الديمقراطية المثالية، أي ديمقراطية مؤمنة، بالمعنى السامي للعقيدة الدينية؟ ربما تكون أمراً ممكناً، على الرغم من أن ديمقراطية كهذه قد يكون عسيراً عليها أن تلائم إرثها الدنيوي والعلمي مع العقيدة الأخروية.

أو تكون ديمقراطية واقعية، أي ديمقراطية تشاؤمية- وهي الديمقراطية التي يحاول في ظلها المواطنون العاديون تناول أمور الأخلاق والسياسة وقد انعقد عزمهم على معالجة مظاهر النقص التي يتصف بها الفلاح الطيب، والطبيب الجيد، والمسؤول عن شفاء النفوس سواء أكان رجل دين أم مستشاراً أم طبيباً نفسياً- مثل هذه الديمقراطية قد تتطلب من مواطنيها أكثر كثيراً مما تتطلبه أي ثقافة إنسانية، وإذا تسنى الوفاء بطلباتها فربما تكون أنجح الثقافات قاطبة.

وأخيراً فإن الديمقراطية المرائية الدائمة الشكوى والسخرية، أو الديمقراطية التي يعترف أهلها في هذا العالم بمعتقدات معينة ويعيشون غيرها، مثل هذه الديمقراطية هي ضرب من المحال، ومثل هذا المجتمع لا يمكن له أن يبقى طويلاً في أي مكان على الأرض.

إن التوتر بين المثالي والواقعي يمكن حله بوسائل كثيرة في مجتمع صحي، لا أن يضرب رئيس الوزراء السوري خالد العظم في عام 1962 حين خطب في مقر إحدى المحافظات قائلاً إن الديمقراطية يلزمها المزيد من الديمقراطية فانهالت عليه حبات البندورة فترك المنصة عائداً إلى دمشق.

لقد رأى (أمين شقير) إن الديمقراطية مطلب إنساني مرتبط أشد الارتباط بمراحل تطور المجتمعات ونموها والتغير الحاصل في علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية. تتكيف صورتها، أي صورة الديمقراطية، وفق المستوى العلمي والثقافي الذي تصله تلك المجتمعات، وبروحية الإنسان وقيمه وتاريخها وكل ما يتركه تراثها على حياتها من بصمات [1].

والديمقراطية هدية، بل هي إنجاز- إنجاز هش- تحتاج دوماً إلى الدعم وإلى الدفاع عنها ممن يحاصرونها في داخلها وخارجها، وهي تقلل من الأمراض النفسية.

ويذهب أرثر كوستلر إلى القول إن الثقافة الديمقراطية قائمة على الاعتقاد بأن الفرد، عندما لا يكون وسط الجماهير قادر على التصرف بعقل وتوازن. وهذا الاعتقاد هو الذي جعل الديمقراطيات تدافع عن توازن أفرادها وسلوكهم في وجه الأنظمة التوتاليتارية.

الديمقراطية تقابل وتناقض الطريقة أو المنهج (الأخلاقي) أو الاستبدادي أو الدكتاتوري في الحكم، وتتباين الطريقة (الأرستقراطية) في الحكم أو أي طريقة أخرى، لكنها لا تحدد المذهب الذي يحكم

[1] مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 63، 5 /1984، أمين شقير.

حياة الشعب أو الأمة. ومعنى ذلك أن التعريف الاشتقاقي الأصلي للمصطلح اليوناني- الديمقراطية- الذي يدل على أن المقصود هو (حكم الشعب للشعب)، أي أن تكون السيادة على الشعب هي للشعب نفسه لا لأي سلطة أخرى، وأن يكون الشعب هو سيد خياراته ووجوده ومصيره، هذا المعنى هو الذي يعبر عن الحقيقة الصميمية للديمقراطية، وهو الذي يمكن أن يجسده خير تجسيد وصف روزا نفالون للديمقراطية بأنها (تكنولوجيا سياسية) [1].

ولكن الشيخ محمد عبده يهرب من السياسة قائلاً (أعوذ بالله من السياسة ومن لفظ السياسة ومن ساس ويسوس وسائس ومسوس) فالسياسة مصطلح ارتبط بالانتهازية والديكتاتورية والاستبداد.

إن ما نشر عن الديمقراطية في سوريا والبلدان العربية- وفي جانب كبير عدم فهمها سوى للاستهلاك السياسي - إنما يندرج ضمن مفهوم الديمقراطية المتعامل بها في الغرب. وحتى هذه يجري التلاعب بها ضمن الرؤية السياسية لها والنفع بها. ولعل في رؤيتنا لمنطقتنا لهذا الشعار محاولة إسقاط لن تكون ناجحة على الأغلب، لأن الديمقراطية وجدت في الغرب بيئة ملائمة حاضنة استطاعت من خلالها أن تطور نفسها على مرّ قرنين من الزمن تقريباً لتدخل تدريجياً في صلب الذهنية الغربية وتتحول إلى ثقافة تقوم على عادتين أساسيتين هما اعتبار الديمقراطية منهجاً في التفكير وأسلوباً في العمل السياسي أكثر مما هي صيغة مرسومة المعالم واضحة التطبيق.

---

[1] جدعان ، فهمي : في الخلاص النهائي ..مقال في وعود النظم الفكرية المعاصر : بيروت :الشبكة العربية للأبحاث و النشر 2012، ص28.

لعل بعض البلدان (تعافت) من تسمية الديمقراطية لها كما كان الحال قبل انهيار الشيوعية، (فقد كانت البلدان التالية تضيف إلى تسمياتها الرسمية مصطلحات مثل (الشعب) أو (الشعبية) أو (الديمقراطية) أو (الاشتراكية). ألبانيا، أنغولا، الجزائر، بنغلادش، بنين، بورما، بلغاريا، كمبوديا، الصين، الكونغو، تشيكوسلوفاكيا، مدغشقر، منغوليا، موزمبيق، بولندا، رومانيا، الصومال، ليبيا، سيريلانكا، جمهوريات الاتحاد السوفياتي الاشتراكية، فيتنام، جمهورية ألمانيا الديمقراطية، اليمن، يوغوسلافيا، وأعلنت غويانا أنها (جمهورية تعاونية) [1].

ألم نقل منذ البداية أن مصطلح (الديمقراطية) استهلك قبل أن نتعلمه وبنينا على ضريحه كل المرثيات التي توضع على شاهدة القبر!!.

---

[1] هوبز باوم ، أريك: عصر التطرفات.. القرن العشرون الوجيز 1914- 1991، ترجمة: فايز الصباغ بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2011، ص608.

السوريون وقلق الخوف من المجهول

ليس هناك شيء لا يمكن اجتنابه
أو التخلص منه، إن العيب
دائماً في عزائمنا

برانديس

إن ما مر على سوريا أشاع ثقافة جديدة لدى الناس.. إنها ثقافة الخوف بتعدد أوجهه: من المجهول وما يحمله من مفاجآت، من ضعف الأمن وما يسببه من انتشار العدوان والجريمة بكل متفرعاتها. من رب العمل لكي لا يطرد العامل من عمله لأتفه الأسباب، والسياسي يخاف من الشرطي وفرع الأمن وغرفة التحقيق والسجن لأنه بالتأكيد ذاق طعم التعامل معهم في أكثر المرات التي يزورهم، والليل بحد ذاته يفرض علينا هيبة نخاف من الظلام لمجرد أنه ظلام لا نور فيه لا بل نسعى دائماً إلى قضاء حوائجنا المختلفة قبل قدوم الليل وذلك لتشاؤم نفسي قد انتابنا منذ الصغر ونحن نورثه بالمحصلة لأبنائنا. وهناك الخوف الاجتماعي الذي لا يمكن التقليل من خطره، لأنه أكثر الأمراض المؤثرة على حياة الناس الاجتماعية والتعليمية والعملية وعلاقتهم الشخصية بصورة كبيرة. وفي الأحوال العادية يصاب به عشرة بالمئة من البشر ولكنه في حالة كسوريا يصل إلى عشرين بالمئة، كما جرى قياسه للبلدان التي تعرضت لحروب مدمرة.

الخوف من المجهول قد يكون غير مبرر في الدول التي تنعم بالرفاهية لأن كل شيء فيها مؤمن. وإذا انتاب الإنسان فربما كانت له أسباب تعود إلى الطفولة، أو نتيجة لصدمة تعرض لها في إحدى مراحل حياته.

إن المجهول من حياة السوريين هو واقعهم المعيشي فيما كان وما أصبح وسيصبح عليه مستقبلاً!!

سوريا كما عهدناها ليس من السهولة نسيانها، خاصة إذا كان تتالي الأيام يعكس حنيناً إلى أيام تلك الفترة، يوم كانت الليرة السورية (ليرة) بكل معنى الكلمة، وعادلت في عام 1953 ما قيمته من الذهب (405.512) ميلغرام [1] أي ما معدله 2500 ليرة سورية حسب المتداول في النصف الأول من عام 2014، فرحيل مثل تلك الفترة، يوم كانت سوريا في بدايات استقلالها لا يمكن نسيانه.

وإلى العام 2014 كان سعر ربطة الخبز 15 ل.س بينما تكلف الدولة بحدود 74 ل.س.

أما إلى العام 2010 كمقياس، فكان بالإمكان شراء لتر المازوت بـ 15 ل.س بينما تتكلف الدولة بحدود 40 ل.س .

وكان سعر كيلو البطاطا 13 ل.س وفي العام 2014 وصل إلى 125ل.س.

كما كان الطالب يدرس الهندسة في الجامعة السورية فلا يكلف أهله طوال سنوات دراسته سوى خمسة آلاف ليرة سورية، كذلك الحال في الطب بزيادة ألف ليرة أخرى، أي على معدل صرف الدولار عام 2014 /40/ دولاراً فقط طوال مدة الدراسة كرسم.

هذا عدا عن الاستشفاء في مستشفيات الدولة كان بلا مقابل، حتى بعض الأدوية الغالية الثمن مثل أدوية السرطان كانت تعطى مجاناً، كذلك إعطاء الدم للمرضى دون مقابل.

---

[1] مجلة الاقتصاد، دمشق العدد الرابع آب 2005، ص15.

وغير ذلك الكثير الكثير مما فقده الشعب السوري وأخذ الخوف ينتابه من المستقبل.

ولا يخفى أن الخوف هو أكثر المشاعر البشرية قدرة على التحكم بالعقل وبرمجته بطريقة تخدم الغاية التي من أجلها مورس التخويف. لهذا تبدو الحياة مخاطرة حافلة بالخسائر والآلام في كل خطوة منها، وبالمعارك والأخطاء ثم نحن نعلم ما لا تعيه الحيوانات. نعلم أن مصيرنا المحتوم مهما كافحنا وصمدنا هو في النهاية قبر من القبور، حيث أكثر مخاوفنا هو الموت الذي نعتبره لعنة مروعة وظل قاتم يسود حياة كثيرين. وقد يشتد ذلك الخوف فيسوق بعض الناس إلى الانتحار لأن وقوع البلاء خير على كل حال من انتظاره والناس من خوف الموت يموتون.

وإحساس الخوف بكل جوانبه، متى سيطر علينا خفنا أن نعبر الشارع، أو أن ننظر من مكان مرتفع، بل نخاف أن نستيقظ في الصباح فنلقى الناس ونواجههم، ونخاف أن نستلقي في الليل وأن ننام وحدنا أو نعيش بمفردنا، لأن شعور الخوف شعور طاغ يفسد جميع مسراتنا ورغباتنا ويلقي بنا في جب التردد.

قلق المواطن

ينتاب الشعب السوري قلق كبير تجاه الأحداث الجارية في بلده. فالقدرات التنبؤية لعلماء السياسة والدبلوماسية وعلماء الاجتماع والاقتصاد هي بلا شك قدرات محدودة. ولا تختلف السيناريوهات عن الإسقاطات في كونها تسمح ضمناً بأكثر من محصلة واحدة فحسب، ولكن في كونها أيضاً تعرض بشكل واضح أكثر من اتجاه أو تطور محتمل. والمهم إن علينا أن نحاول تحديد وتقويم أهمية العوامل المختلفة التي يرجع أن تؤثر في التطورات والاتجاهات في كل المجالات التي ندرسها.

ويأتي العامل النفسي وتفاعلاته مع هذه الأحداث في أولويات البحث والتخمين. ومن ذلك عامل القلق الذي يرشد صاحبه إلى طريق جديد لم يسلكه من قبل وهو الذي يدفعه للتفكير وبذل مجهود كبير ويمنحه في نفس الوقت طاقة ضخمة.

ولا يمكن القول أن القلق لم يساور المواطن السوري في خضم الأحداث التي مرت بها بلاده؟

يقول علماء النفس إن الإنسان الذي لا يقلق هو في عداد المجانين!!

فما آدراك إذا كان في مصيبة كبرى؟

وكما سبق القول فإن المجنون لا يمكن أن يقال إنه قلق ومضطرب وحائر بالمعنى الذي أسلفته وذلك لأنه أعظم ما يكون ثقة بصحة تفكيره.

ويستطيع القلق أن يرهق الجهاز العقلي، وأن يؤدي إلى الانهيار العصبي، أو الاختلال العصبي الحاد. وكثيراً ما يقال إن فلاناً جُنّ من القلق، غير أن فحص هذه الحالات يكشف دائماً عن كون القلق ليس إلاّ ستاراً يخفي حقائق أخرى. وباختصار إن القلق طبيعي، وكيف يستطيع إنسان مدرك أن يخلو من ذلك خلواً تاماً في أيامنا هذه.

ليس من إنسان يرغب بالقلق ولكنه مرافق- في الوقت الراهن- للظروف التي تمر بها سوريا، مع أنه في العادة مرافق لمسيرة الحياة. من ذلك إننا نقلق على مستقبل أولادنا حين نسمع بالبطالة المُستشرية وفقدان الكثير من الأمور الحياتية التي كانت متوفرة بيسر وسهولة.

وتعني كلمة قلق باللاتينية ضيق واضطراب، فيما تستعمل عندنا بعدة تسميات: الذعر، الخشية، الغم، الكرب، الاضطراب، الضيق.

ويوصف القلق بالعاصفة، فيما تعرف الأزمة أو الشدة Stress على أنها أي تغيير أو اختلاف في سير حياة الإنسان المعتاد. ويظهر القلق في كثير من الأمراض النفسية مثل الاكتئاب والشك التسلطي والانفصام والصرع، وهو ظاهرة واضحة في أمراض الحميات والتسمم والأمراض الخبيثة وغيرها وما تدعى بالأمراض المتأخرة أو النهائية . ويكون القلق واضحاً في حالات التوتر التسممي، حيث نلحظ الغدة الدرقية، وانخفاض نسبة السكر في الدم، وكذلك يظهر القلق في مرض (مينير menier).

صحيح أننا نمر بظروف صعبة يبدو القلق بها ستاراً يخفي حقائق أخرى، ولكن علينا مداراته بواسطة العمليات التوافقية اللاشعورية التي تعمل فينا لاشعورياً، مثل التجاهل أو الإنكار أو أن يكون غيرنا هو السبب في خطئنا أو تقصيرنا أو التبرير أو التظاهر أو الغطرسة أو حتى التكبر.

تكديس القوة قد يؤدي إلى الطغيان

من المظاهر الشاذة التي رافقت الأحداث السورية غلبة العدوان عند الناس من قتل أو سرقة أو تخريب أو إزعاج بشكل فاضح ومظاهر أخرى تندرج تحت مسميات مختلفة ولكنها تتصف بالعدوانية.

ويمكن تلخيص أعمال الإنسان من تحويل الطاقة إلى قوة. ولهذا نجد غريزة أو دافع استغلال وإساءة استعمال القوة تنمو مبكرة عند كل طفل، ثم تتولى التربية البيتية والمدرسية وقوانين الدولة والعرف الاجتماعي توجيه تلك القوة في مسارات عدة.

ويمكن القول إن أفضل توجيه لقوانا هو الذي يأتي من أنفسنا بعد أن تعلمنا خبرتنا حدود حقنا وحدود حقوق الآخرين.

إن اللهاث إلى القوة هو الذي يدفع الكثيرين إلى التمرد والإجرام. وتكديس القوة قد يؤدي إلى الطغيان أو الإرهاب، وأسود صفحات التاريخ البشري هي التي سطرها شذوذ القوة عند تيمورلنك وهولاكو وهتلر وغيرهم.

وحين ينتاب الشخص شعور من القوة أكثر مما يلزمه أو اقل مما يحتاج إليه هو الذي يؤدي إلى اتصافه بالعنف والعدوان.

وكل من في يده سلطة ويميل لإساءة استعمالها متلذذاً بذلك فهو عدواني المسلك، وليس من اللازم أن يكون الطاغية المعتدي أو العدواني مجرماً رسمياً أو مستبداً اجتماعياً أو سياسياً، فإننا نلقى ذلك الطراز في حياتنا اليومية في كل مكان، على صورة سائق السيارة العامة أو صاحب البيت المشاكس أو رئيس العمل.

إن المظهر الغريزي للعدوان هي المقاتلة وعلينا أن نوجه همنا إلى تهذيب تلك الغريزة في سلوكنا اليومي بحيث نوجه ميلنا للعدوان إلى تحقيق المطامع المشروعة ونحول دون استغلال سلطاتنا لتعذيب الناس مستعينين في ذلك بجرعات من التواضع.

الخوف دافع للتجنب أما القلق فهو تنبه غير موجه، وكلما كان إحباط شديد في البلد زاد القلق والاكتئاب، وهذا مرتبط بقدرة النظام السياسي على خلق الهدف العام.

انعكست الظروف الصعبة التي مرت على سوريا بالمشكلات النفسية الكثيرة وأبقت أثرها في كل بيت وعائلة تاركة الأسر وأربابها في حيرة من أمرهم يتخبطون يساراً ويميناً، يبحثون عمن يرشدهم إلى السبيل الحق بغية إراحة بالهم وإراحة مريضهم الذي يعاني من اضطراب سلوكي أو وجداني.

وعلى الدولة أن تعير هذه الناحية جل اهتمامها من إيجاد مراكز نفس اجتماعية Centres psychosociaux يعمل فيها أطباء النفس أو العقل وعلماء النفس والمساعدون الاجتماعيون Assistants sociaux يداً بيد وتغطي هذه المراكز كافة الأراضي السورية حيث تصان فيه حقوق المرضى عامة والمصابين بالأمراض النفسية والعقلية خاصة. وهم كثرة بعد الاضطرابات المدمرة التي مرت بها سوريا وما تلاها من معضلات اجتماعية، والتفجيرات والاغتيالات العابثة بأمن الوطن والمواطنين حتى تتاح لهم كل الفرص لإعادة تأهيلهم واندماجهم من جديد في المجتمع.

السوري بين حضارته ومزاجيته

إن الذي يقع في حب ذاته ،
لن يجد من يناقشه على هذا الحب
فرانكلين

إن حق الرجوع إلى الخلف لا ينفي حق التوجه إلى الأمام..

نقول ذلك لأنه يتردد في بيانات الحكومة والمعارضة في سوريا تعبير الحضارة السورية، وإن هذا الشعب له جذور حضارية تعود إلى عشرة آلاف عام، وإن الأبجدية عرفت في سوريا ، وبالتالي فإن شعب كهذا يستحق أن يعيش بكرامته وأن لا تدنس حضارته بقوافل الشهداء الأبرياء وبجياع الأطفال وبإطفاء شمعة العلم.

ويذهب التعريف الحديث للحضارة بأن أصل الكلمة يرقى إلى نهايات القرن الثامن عشر، وهي الدالة على مختلف الأنماط في التطور الفكري والأخلاقي والصناعي للمجتمعات.

وفي التعريف الموسوعي (الفرنسي) فإن المعنى الأوسع للحضارة هو ذلك (الكل المركب) الذي يتضمن أفكاراً تمت المجاهرة بها وعادات متناغمة للإنسان المقيم في مجتمع. ثمة حضارة- يضيف التعريف- في كل مكان حيث يدخل الأفراد في علاقة ثابتة تقريباً بعضهم مع بعض. وعلى قدر ما توجد حضارات توجد جماعات (بشرية) منتظمة ، وإن أصل الحضارة هو ذاته أصل المجتمع [1].

---

[1] رؤوف، د. وفيق: إشكاليات النهوض العربي من التردي إلى التحدي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005، ص114.

إن الحضارة سلسلة مترابطة تجمع بين العصور والأزمنة لتشكل وحدة حياة ووحدة تاريخ الشعب لأن الحضارة لا تقف عند زمن وتنتهي، ولا تقف أمام جيل من أجيال فتنقرض معه، إنما هي معرفة لكل عصر من العصور تتطور ويتطور معها الزمن إلى خير ومصلحة إنسان المجتمع.

ولا يعني الحديث عن حضارة الماضي والاطلاع عليها مجدداً بالضرورة رفضاً للحاضر ولا يعني العودة إلى الوراء والتوقف عن المستقبل.

ولكل شعب حضارته التي يتميز بها فيقال مثلاً حضارة اليونانيين أو الألمان أو حضارة الشرقيين أو الغربيين. واختلف العلماء في تعليل اختلاف الحضارات بين الشعوب وانقسموا إلى فريقين:

- الأول يقول إن السبب يرجع إلى صفات وميزات أصلية في كل شعب.
- والثاني يقول إن السبب يرجع إلى عوامل عارضة أكسبت كل شعب حضارته.

فسلوك الإنسان بأنواعه يختلف حكمه اختلافاً بيناً من حضارة إلى أخرى. فالانتحار مثلاً قد يكون في حضارة من الحضارات شرفاً كبيراً ودليلاً على الشجاعة والبطولة، بينما تعتبره حضارة أخرى جريمة يعاقب عليها أو خطيئة دينية، والنشاط الجنسي يختلف حكمه اختلافاً كبيراً بين حضارة أو أخرى.

وحضارة الشعب لباس داخلي للقيم الداخلية لأفراده، أما مدنية هذا الشعب فهي اللباس الخارجي لحياة أفراده، وكيفية تحكمهم في القوى الطبيعية لرفع مستواهم المادي أي أن حضارة الشعب لا يمكن نقلها إلى شعب آخر، أما مدنية الشعب فمن الممكن نقلها إلى شعب في أي بلد [1].

---

[1] مجلة الهدف، القاهرة 1959/8/1، صلاح كامل.

ولا توجد بقعة في الكرة الأرضية، غامرة بالأحداث ومشبعة بالتاريخ كسوريا. فالوضع الجغرافي الذي تحتله بين قارات العالم القديم جعلها بوابة هذا العالم ومفتاحه. ما أكثر الغزاة والفاتحين الذين وفدوا عليها والتجار الذين أموا أسواقها.. ولكن السوريين حافظوا دائماً على حيوية مدهشة وعلى قدرة التكيف مما جعلهم أصحاب الكلمة الأولى دائماً، وقادرين على فرض مدنيتهم وطباعهم على الفاتحين والغزاة.

في سوريا شعب قديم حكيم، اعتصر من تجارب التاريخ حكمة الزمن وصمد آلاف السنين وكأنه الشاهد على حركة الأيام وتقلباتها وقيام وسقوط الحضارات والأمم. وشعب هذه خصائصه لا تزعجه الطارئات من الحوادث، ولا تفزعه التقلبات من المواقف، ولا ينال من صلابته تلون الأصدقاء، أو غدر بعض الفرقاء، فكأنه من كثر ما خاض من التجارب، وعبر من المحن، بات على علم بما تكنّه الأيام وما تحمله الليالي.

مـزاجيـة الشـعب

تغيّر مفهوم كلمة "الشعب" بين المعنى الأصلي لها وهو مجموعة قبائل أو القبيل الكبير، إلى أن الشعب ككيان جماعي مرتبط بروابط مشتركة وفاعل سياسي، ومصدر السلطات، وصاحب السيادة، وهو المفهوم الحديث للشعب. وبين هذا وذاك اختلف تماماً عما ارتبط بالشعب من صفات سلبية وسلوكات مستهجنة من فقر وجهل وغلظة الطباع وسرعة الهيجان والانقياد إلى الفتنة والفوضى.

وتبعاً لتغير مفهوم الشعب تبدو أزمة المواطنة التي نعيشها هي أزمة ناتجة عن الموروث ومستمرة به. (إن فكرة المواطنة بالمعنى الحديث للكلمة إنما تعود إلى عصر التنوير بالذات الذي هو من صنع الفلاسفة الذين نادوا بالحرية السياسية في ظل الجو الاستبدادي المطلق الذي كان سائداً. وقد رغب هؤلاء الفلاسفة في تحويل الإنسان من «رعية» خاضع السلطان أو الملك أو الشيخ، إلى ذات حرة ومواطن مستنير حريص على المصلحة العامة) [1].

لا يجادل أحد في أن انتفاضة الشعوب هذه ضد الاستبداد والفساد هي أمور مشروعة ولها سوابق تاريخية في بقاع مختلفة من أنحاء المعمورة. وحتى الديانات السماوية أجازت حق (الثورة) على الحاكم الظالم. وقد تختلف الشعوب في درجة صبرها وقوة احتمالها ولكنها تلتقي عند نهاية واحدة وهي خروج المقهورين والمعذبين في الأرض إلى الميادين والشوارع يلعنون حاجز الخوف ويبشرون بقيم الحرية والعدالة ويعلنون ميلاد الفجر

---

[1] صالح ، هاشم : مدخل إلى التنوير الأوروبي، بيروت : دار الطليعة 2005، ص257.

الجديد بعد سنوات من التهميش والإقصاء، ولكن الأمور لا تمضي على وتيرة واحدة، فمزاج الشعوب يختلف والتركيبة الاجتماعية والنفسية تتفاوت من أمة إلى أخرى، إذ إن درجة الاندفاع والرغبة في التغيير ليست بنفس الطبيعة والقوة لدى المجتمعات المختلفة.

لنعبر عن كلامنا بمثال بسيط: هل يمكن أن يكون مزاج السوري أو اللبناني مثل السوداني أو السعودي؟

وهنا لنتذكر.. عدا عن عوامل اللغة والدين هنالك عوامل الطبيعة التي لا يمكن إنكار تأثيرها على الشعب..

وهذا المزاج العام لم يعرف نتيجة بحوث علمية ولكنه عبارة عن صفات تواترت على مر الأجيال في هذا الشعب وعرفت نتيجة استقراء طويل لشؤونه وشؤون أفراده. فالطبيعة التي يعيش شعب من الشعوب في كنفها تؤثر في مزاجه العام كهولندا التي يدهمها البحر، واليابان التي تمزقها الزلازل ليستا مثل سوريا ولبنان اللتين دللتهما الطبيعة.

من جانب آخر نرى الألمان غير عاطفيين وليس من السهل استثارتهم ولكنهم إذا استثيروا من أجل هدف ما كانوا غاية في النشاط والمثابرة وإنهم صبورون ويعبدون النظام، بينما الفرنسيون عاطفيون ويعوزهم الصبر والاحتمال وضبط النفس، أما الإنجليز فيعرفون بقوة الأعصاب والبرود العاطفي والنشاط وتقديس القانون والشعور بالمسؤولية الشخصية والميل إلى المساومة.

وفي كل ما ذكرناه أين نضع الشعب السوري في سورة مزاجيته بعد أن عصفت به الأحداث وهزت كياناته وثوابته وبات مصيره تتقاذفه الأمواج؟

إذا كان وقود المحركات الذهنية السورية مستمد من التراث البعيد، المعاد تأهيله في ضوء مقتضيات الحاضر، وعلى قاعدة العقلانية المرنة، فإن المشهد العام أضحى أكثر وضوحاً، فعمليات التأخر والتقدم في مثل الأحداث التي وقعت لنا تعود إلى استعدادات ذهنية- نجدها في كثير من شعوب العالم- يتم تفعيلها في بلدان أو أقاليم معينة، أو شلها.

إن الحفاظ على الخصوصية الوطنية لكل دولة عربية ضروري، شرط ألاّ تجنح إلى الانعزال أو الانفصال أو التقسيم، ومع مفهوم متجدد للعروبة يحول دون مشاريع الاندماج والانصهار والتذويب. وأن تنمو الخصوصيات العربية على تنوعها من دون أن تنغلق على العروبة والقومية العربية، وتتفتح في المقابل عروبة وقومية عربية لا تلغيان الخصوصيات الوطنية.

ولنا مثل على ذلك، ما حدث في الاتحاد السوفييتي حيث جرى تذويب القوميات الثقافية على مدى سبعين عاماً وما إن انهار الاتحاد السوفييتي حتى برزت هذه القوميات من جديد وبشكل شوفيني.

السوريون بين حضارتهم وثقافتهم

إن الحضارة سلسلة مترابطة تجمع بين العصور والأزمنة لتشكل وحدة حياة ووحدة تاريخ الشعب لأن الحضارة لا تقف عند زمن وتنتهي، ولا تقف أمام جيل من أجيال فتنقرض معه، إنما هي معرفة لكل عصر من العصور تتطور ويتطور معها الزمن إلى خير ومصلحة إنسان المجتمع.

ولا يعني الحديث عن حضارة الماضي والاطلاع عليها مجدداً بالضرورة رفضاً للحاضر ولا يعني العودة إلى الوراء والتوقف عن المستقبل.

إننا نحتاج الماضي الحاضري لأنه الداعم الأساسي للحاضر والمستقبل.

وموضوع قيم التقدم قد يكون أهم الموضوعات الفكرية والتحديات الثقافية التي تدعو الحاجة للعمل بها في سوريا في بناء داخلي قوي صحي تقوده طبقة وسطى ذات استقرار اقتصادي وتعليم عصري ومناخ ثقافي عام يواكب الزمن الآني مع معرفة واعتزاز بتاريخ المنطقة دون أن يتحول ذلك إلى حالة مرضية من عشق الماضي.

وحتى الذين تأتي أولويات أخرى غير ذلك على قائمة أولوياتهم، سواء كانت هذه الأولويات العليا قومية أو غير ذلك، فإنه لا فرصة لأي منهم لتحقيق وإنجاح أولوياته العليا إلا عن طريق (داخل سوري قوي مستقر ومزدهر)، وليكن معلوماً أن أي مشروع قومي عربي ناجح لا يتم إلاّ بداخل سوري قوي. وأصحاب الحلم بأن تلعب سوريا دوراً إقليمياً أو عالمياً بارزاً عليهم أيضاً أن يعلموا أن ذلك مستحيل دون داخل سوري قوي مستقر مزدهر.

إن كل الطموحات السورية بشتى أشكالها وألوانها وأياً كانت درجة الموافقة عليها أو المخالفة لها لا يمكن أن تمر إلاّ ببوابة ضمية هي بناء داخلي سوري قوي.

وفي رأي كاتب مصري [1] إن انشغال (محمد علي) الذي يسميه بعض الباحثين (مؤسس مصر الحديثة) بأشياء خارج مشروعه الأول وهو بناء داخل مصري قوي قد أدى إلى نكسة كبرى استمرت حتى مراحل بعيدة في التدهور. فلو أن (محمد علي) قصر جهوده على استكمال مشروع بناء الداخل لأصبحت مصر مؤهلة (بدون أنشطة خارجية قبل الأوان) أن تلعب الدور المحوري الذي تؤهله لها عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة، وبالعكس فإن الإصرار على لعب دور آخر غير بناء داخلي قوي قد يؤدي إلى تآكل الجهود التي تبذل في الداخل.

وفي ذلك يمكن القول أنه ما من أحد يستطيع أن يسيطر علينا ما لم نمنحه الإذن في القيام بذلك.

فالظروف لا تضطلع بالدور الرئيسي في حياتنا، إلاّ إذا استسلمنا لها متمسكين بطيفها بذريعة كي لا نمضي قدماً.

لم تستمر الحضارة السورية كل هذه القرون لولا إحلال العقل محل القوة. صحيح مر على هذه البلاد الكثير من الغزاة من الشرق والغرب، لكن بقيت جذور هذه الحضارة باقية في ثقافة الناس، بعيداً عن ثقافة الدين والأعراق، فقد زادتها هذه غنى وأبقت جذورها قائمة.

---

[1] صحيفة الأهرام، القاهرة 9 نوفمبر 2001، طارق حجي.

والثقافة هي ما يميز الكائنات البشرية عن الحيوانات الأخرى، وما يميز أمة عن أمة أخرى. ولم يكن هذا موروثاً بيولوجياً، لكن تم تعلمه واكتسابه وحتى استعارته [1].

وهذا ما قصدنا قبل أسطر، فكل هذا التنوع من ملل ونحل وأعراق الذي حفل به الوطن السوري [2] يجعلنا نذهب إلى أن الثقافة وليس العرق، الأساس الحقيقي للتباين وعلامة لقدر الإنسان.

يقول روبيرت لووي عن الثقافة أنها حقاً موضوع المادة الوحيد والمنفرد لعلم الأثنولوجيا Ethnology مثلما يمثل الوعي موضوع مادة علم النفس Psychology والحياة مادة البيولوجيا، والكهرباء تمثل موضوعاً كفرع من علم الفيزياء [3].

ويذكر أن مجلة Foreign affairs الأمريكية نشرت مقالة تنبؤية عام 1991 لصاموئيل هنتيغتون Samuel huntington [4] أشار فيها أن طوراً جديداً في التاريخ العالمي قد بدأ حيث لن تكون فيه (الأسباب الأصيلة للنزاعات) اقتصادية أو إيديولوجية أولية، فالانقسامات الكبرى بين الجنس البشري، وأسباب النزاع السائدة ستكون ثقافية. وقد توسع في أطروحته هذه في كتاب حاول أن يبرهن على أننا نتوقع صداماً هائلاً

---

[1] كوبر، آدم: الثقافة التفسير الأنتروبولوجي، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2012، ص32 .

[2] عبده، سمير: الملل والنحل والأعراق في المجتمع السوري، دمشق: دار حسن ملص للنشر ط1 2009/ط2، 2010 وفيه معلومات مهمة عن هذا الموضوع.

[3] Lowie, Robert .H; culture and Ethnology (New York: Mcmurtrie 1917) p.5.

[4] Huntington, Samuel: The Clash of Civilization. Foreign Affairs.(Summer 1993) p.22.

للحضارات، التي تمثل كل منها هوية ثقافية أصلية. و(الاختلافات الرئيسية في التطورات السياسية والاقتصادية بين الحضارات متجذرة بوضوح في ثقافاتهم المختلفة)[1].

نختم القول (الحضارة ليست هدية بل هي إنجاز هش، تحتاج دوماً إلى الدعم وإلى الدفاع عنها ممن يحاصرونها في داخلها وفي خارجها)[2].

لعلنا كسوريين نعي هذا القول!!

---

1 - Huntington, Samuel: The Clash of Civilization and the Remaking of world order (New York: Simon and Schuster 1996), p.29.

2- Kimball, Roger . Tenured Radicals: New criterion . (January 1991), p.13.

المراجع

1- إبراهيم. حسنين توفيق: ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

2- د. أبو فخر، فندي: سوريا والصراعات الدولية 1831- 1840، السويداء 2000.

3- الأمين، حسن: سراب الاستقلال في بلاد الشام 1918-1920، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 1998.

4- الجباعي، جاد الكريم: حرية الاعتقاد الديني، دمشق: دار بترا 2008.

5- الجندي، سامي: أتحدى وأتهم، بيروت: الناشر فؤاد كرم.

6- الخوري، فؤاد إسحق: السلطة لدى القبائل العربية، بيروت: دار الساقي 1991.

7- الريس، رياض نجيب: المسيحيون والعروبة، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 1991.

8- د. الصباغ، ليلى: تاريخ العرب الحديث، دمشق: مطبعة ابن حيان 1981 - 1982.

9- الضمور، خالد عابد: العسكريون والحكم في سوريا 1949- 1958 رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، دمشق 1981.

10- د. العانوتي، أسامة: الحركة الأدبية في بلاد الشام، بيروت: الجامعة اللبنانية 1971.

11- العلايلي، الشيخ عبد الله: أين الخطأ؟ تصحيح مفاهيم ونظرة جديدة، بيروت: دار الجديد 1992.

12- لاغا، محمد علي: الشورى الديمقراطية.. بحث مقارن في الأسس والتطلعات النظرية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1983.

13- د. أومليل، علي: أفكار مهاجرة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2013.
14- جحا، مصطفى: محنة العقل في الإسلام، بيروت 1982.
15- حجار، الأب جوزيف: سوريا وبلاد الشام، دمشق: دار طلاس 1999.
16- د. حمادة، نجلاء: المواطنة والنوع الاجتماعي، بيروت: منشورات الأسكوا 2001.
17- جدعان، فهمي: في الخلاص النهائي.. مقال في وعود النظم الفكرية المعاصرة، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2012.
18- جمعة، سامي: أوراق من دفتر الوطن، دمشق: دار طلاس 2000.
19- رايسنر، يوهانس: الحركات الإسلامية في سوريا، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 2005.
20- د. رؤوف، وفيق: إشكاليات النهوض العربي من التردي إلى التحدي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005.
21- د. رؤوف، وفيق: العرب وطبائع السلطة.. كواليس الشرعية المتضاربة، بيروت: منتدى المعارف 2013.
22- د. زنوقه، صلاح سالم: أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2012.
23- زياده، معن (إشراف): الموسوعة الفلسفية العربية، مج1، بيروت: معهد الإنماء العربي 1986-1997.
24- سونتاغ، سوزان: ضد التأويل ومقالات أخرى، ترجمة: نهلة بيضون، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2008.
25- سيبرمان ـ بلان، غيوم: الفلسفة السياسية في القرن التاسع عشر والعشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2011

26- سيل، باتريك: الصراع على الشرق الأوسط، لندن: دار الساقي 1989.
27- صالح، هاشم: مدخل الى التنوير الأوروبي، بيروت: دار الطليعة 2005.
28- طرابلسي، فواز: تاريخ لبنان الحديث.. من الإمارة إلى اتفاق الطائف، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر 2008.
29- عبده، سمير: التحليل النفسي للأقوال المأثورة، دمشق: دار علاء الدين 1994.
30- عبده، سمير: الملل والنحل والأعراق في المجتمع السوري، دمشق: دار حسن ملص للنشر 2009.
31- د. عبد الكريم، أحمد عزة: تاريخ التعليم في عصر محمد علي القاهرة: مطبعة النهضة المصرية 1938.
32- عدد من الباحثين (فالح عبد الجبار): أزمة الدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2011.
33- عوض، عبد العزيز: الإدارة العثمانية في ولاية سوريا، القاهرة 1969.
34- عيسى، محمد عبد الشفيع: القومية العربية في مفترق الطرق، بيروت: منتدى المعارف 2011.
35- فخري، د. ماجد: دراسات في الفكر العربي، بيروت: دار النهار 1982.
36- كوبر، آدم: الثقافة التفسير الأنثروبولوجي، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2012.
37- ماريتان، جاك: الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله أمين، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة 1962.
38- مجموعة مؤلفين: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1988.
39- هوبز باوم، أريك: عصر التطرفات.. القرن العشرون الوجيز 1914-1991 ترجمة فايز الصباغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة 2011.

صحف ومجلات

40- صحيفة الأهرام، القاهرة 1997/11/28، محمد زايد.

41- صحيفة الأهرام، القاهرة 2000/7/1، محمود شكري.

42- صحيفة الأهرام، القاهرة 9 نوفمبر 2001، طارق حجي.

43- صحيفة الأهرام، القاهرة 2002/8/12، د. محمد السيد سعيد.

44- صحيفة الأهرام، القاهرة 16 ديسمبر 2010.

45- صحيفة الأهرام، القاهرة 2012/12/13، محمد بديع.

46- صحيفة الحياة، لندن 2000/2/9.

47- صحيفة السفير، بيروت 2001/5/28، علي زيعور.

48- صحيفة الشمس، بيروت 2008/3/28.

49- صحيفة النهار، بيروت 1962/8/19.

50- صحيفة النهار، بيروت 1971/3/11، ميشال أبو جودة.

51- صحيفة النهار، بيروت 2002/10/15، د. محمد شحرور.

52- مجلة الاقتصاد، دمشق العدد الرابع آب 2005.

53- مجلة الإذاعة والتلفزيون، دمشق 1964/5/1.

54- مجلة الثقافة الجديدة، (الدار البيضاء)، السنة 7، العدد 29 (1983)، حسن حنفي.

55- مجلة الجندي، دمشق 1962/5/29، د. جميل صليبا.

56- مجلة النهار العربي والدولي، باريس، 1982/2/6.

57- مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 63، 1984/5، أمين شقير.

58- مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 157، 1992/3، محمد عابد الجابري.

59- مجلة الوطن العربي، باريس العدد 144، عام 1979.

60- مجلة الهدف، القاهرة 1959/8/1، صلاح كامل.

61- مجلة الهلال. القاهرة، العدد 1، 1908/17.

62- De Jouvenel, Bertrand; Power. The natural history its. (London Hutchinson 1947), Ed. growth.

63- Huntington ,Sanuel; the clash of Civilization .Foreign affairs Summer, 1993.

64- Huntington, Samuel: The Clach of Civilization and the Remaking of world order (New York ; Simon and Schuster 1996.

65- Issawi. Charles (economic and social foundations of democracy in the middle east in Addulla m Lutfiyya and Charles w. ChurchilLed, readings in Arab middle Eastern Societeis and Cultures (the Haque, Movton), 1970.

66- Kimball. Roger: tenured Radicals; new criterion, January 1991.

67- Lowie, Robert. H; culture and ethnology (New York: Mcmurtrie 1917.

68- Van Dam, Nicockolas; the struggle for power in Syria;politics Society under assd and the Ba'th party (London: Croom Helm 1981).

فهرس

من منشورات دار علاء الدين

- البيوسفيرا والنوسفيرا المجال الحيوي والمجال الإدراكي بحث الفكر العلمي كظاهرة كوكبية
  .... فـ.ي.فيرنادسكي
- التناغم المقياسي للكون ما وراء العلم تعبر الروح
  .... س. إي. سوخنوس
- في دوامة التاريخ النهاية والبداية وبحوث في نشوء الحضارات وانهيارها
  .... ليف غوميليوف
- أعظم ثورة علمية في القرن الحادي والعشرين
  .... يو.فـ.ياكوفيتس
- البحث عن الحقيقة
  .... أ. د. ل. ميغدال
- حوار وشراكة الحضارات
  .... يوري ياكوفيتس- بوريس كوزيك- سهيل فرح
- حوار الحضارات المعنى الأفكار التقنيات
  .... د. سهيل فرح – د. اليغ كولوبوف
- حوار الحضارات والعلاقات الدولية
  .... بحث علمي جماعي مشروع اليونيسكو.
- حوار وشراكة الحضارات أبعاد الأديان والثقافات
  .... أ. د. أوليغ كولوبوف أ. د. سهيل فرح
- ثورة الإدراك
  .... ستانيسلاف غروف، إيرفين لاسلو، بيتر راسيل
- الجماعات السرية والمتآمرون
  .... أ. د. فالنتين نيميروفسكي
- الأزمة $: كيف تفتعل
  .... أ.د. نيكولاي ستاريكوف
- علم الاجتماع والتاريخ
  .... بيتر بيرك
- أسس التعامل والأخلاق للقرن الحادي والعشرين
  .... جون باينس
- الحضارة الروسية أسئلة الهوية والآخر - العربي
  .... د. سهيل فرح
- بائعو الاشتراكية اقتصاد الظل في الاتحاد السوفيتي
  .... روجد كيران توماس كني
- القانون الدولي العام في ظل منظومة المعايير الدولية
  .... سمير معلا
- النظام الدولي الجديد
  .... سمير معلا
- بعض المسائل الأساسية في القانون الدولي الحديثة
  .... سمير معلا

من منشورات دار علاء الدين

● الصلات المتبادلة الخفية رؤية جديدة إلى الحياة

.... فريتيوف كابرا

● الغرب ليس مسيحياً

.... محمد نمر المدني

● سلسلة الأساطير السورية ديانات الشرق الأوسط

.... رينيه لابات، موريس سنايزر، موريس فييرا، اندره كاكو

● أميرات سوريات حكمن روما

.... جودفري تورنون

● المسيحيون الأوائل والإمبراطورية الرومانية

.... أ. س. سفينسيسكايا

● سويداء سوريا موسوعة شاملة عن جبل العرب

..................إسماعيل الملحم، هايل القنطار، وهيب سراي الدين، فياض نعيم

● أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية

.... أ. د. محمد جاسم شعبان العاني

● السكان القدماء لبلاد ما بين النهرين وسورية الشمالية

.... جان كلود مارغرون

● اليهود في المصادر المسمارية

.... د. ابتهال عادل ابراهيم

● أسرار الآلهة والديانات

.... د. أ. س. ميغوليفسكي

● البطولي في أساطير الشرق القديم و ملاحمه

.... د. عبد الرحمن العابو

● الحكم والسياسة في العالم القديم الكتاب الأول من سلسلة مآثر ملوك العالم القديم سومر-أكاد-اشور-أمورو- كنعان

.... د. قاسم الشواف

● الفينيقيون والألعاب الأولمبية دور مدينة عمريت الفينيقية في نقل ممارسة المباريات الرياضية على اليونان

.... د. قاسم الشواف

● الإله والإنسان وأسرار جنائن بابل

.... د. ماجد عبد الله الشمس

● الحضارة العاربية وأثرها في إيران واليونان

.... د. ماجد عبد الله الشمس

● في أصل العرب ومواطنهم

.... د. ماجد عبد الله الشمس

● أسرار الفيزياء الفلكية والميثولوجيا القديمة

.... س. كريمر

● إينانا ودوموزي طقوس الجنس المقدس عند السومريين

.... س. كريمر

● الجغرافيا 1-17 الكتاب الأول 1-10

.... سترابون

من منشورات دار علاء الدين

- بنو معروف في التاريخ
.... سعيد الصغير
- صفحات منسية من نضال الجزيرة السورية
.... صالح هواش المسلط
- من أنساب العرب العاربة قبائل الجبور الزبيدية القحطانية
.... صالح هواش المسلط
- الأسطورة في بلاد الرافدين الخلق والتكوين
.... عبد الحميد محمد
- أضواء على الثورة السورية الكبرى 1925-1927
.... عطا الله الزاقوت
- الحضارات القديمة 1-2
.... ف. دياكوف - س. كوفاليف
- آرام دمشق وإسرائيل في التاريخ والتاريخ التوراتي
.... فراس السواح
- سلطان باشا الأطرش تاريخ وطن
.... فريد عبد الكريم فياض
- سحر الأساطير دراسة في الأسطورة التاريخ الحياة
.... م. ف البيديل
- معجم الأساطير
.... ماكس شابيرو، رودا هندريكس
- الشعوب الإسلامية في القفقاس وروسيا وآسيا الوسطى
.... مجموعة من المؤلفين
- المجتمع البدوي
.... محمد الخطيب
- تاريخ الحضارة العربية
.... محمد الخطيب
- حضارة إيران وآسيا الصغرى في العصور القديمة
.... محمد الخطيب
- العقائد المؤسسة لليهودية العبرانيين-بني إسرائيل-اليهود وتوظيف الدين
.... محمود يوسف الكبرا
- البلدان النامية مشكلات العلاقات الاقتصادية الخارجية
.... ا. س. بورتنيكوف
- المخابرات الإسرائيلية أسرار وحقائق
.... قصي عدنان عباسي
- رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية
.... زبيغنيف بريجنسكي
- تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين
.... ليونيد مليتشين

من منشورات دار علاء الدين

● الأسرار والخفايا السياسية لحرب الأيام الستة

.... جان دزيدزيك، تادوز والشنوفسكي

● خيوط السراب مشاريع الدولة الفلسطينية من الكتاب الأبيض

.... مصطفى الولي

● التعاون بين إسرائيل ونظام جنوب أفريقيا

.... اليزابيث ماشيوت

● المجابهة الفرنسية السورية في عهد الانتداب 1925-1927

لانزكا بوتوكوفا ....

● البنية السكانية للعرب في فلسطين

ل. ا. باركوفسكي ....

● التاريخ السري للماسونية

.... الأعمال والنشاطات الإجرامية للتنظيمات الماسونية وفق الوثائق السرية

● الموساد أفعى الإرهاب الإسرائيلية في العالم

...... دنس ا

● العولمة ر

....

● جدلية الإيديولوجيا والعلم

.... سيرغي كارا مورزا

● الشرق الأوسط عام 2015 من منظور امريكي

.... جوديث س. يافيه

● ثعالب الكرملن وغراب نهب روسيا بوريس بيريزوفسكي

................باقل خليبنيكوف

● ابن لادن الحقيقة الممنوعة

.... جان - شارل بريزار غليوم داسكييه

● سيناريو لحرب عالمية ثالثة كادت إسرائيل أن تكون مسببة لها

.... أوليغ غرينيفسكي

● الإمبراطورية الأخيرة

.... بول - ماري دولا غورس

● إمبراطور كل الأرض أو خفايا النظام العالمي الجديد

.... ف. ي. كرلوف

● دراسات شرق أوسطية

.... فرد هوليداي

● الجدل حول صهيون

.... دوغلاس ريد

● المهمة القائمة السوداء رقم 1

.... إيريك مادوكس - ديفن سي

● أسرار العنصريين اليهود

.... يوري موخين

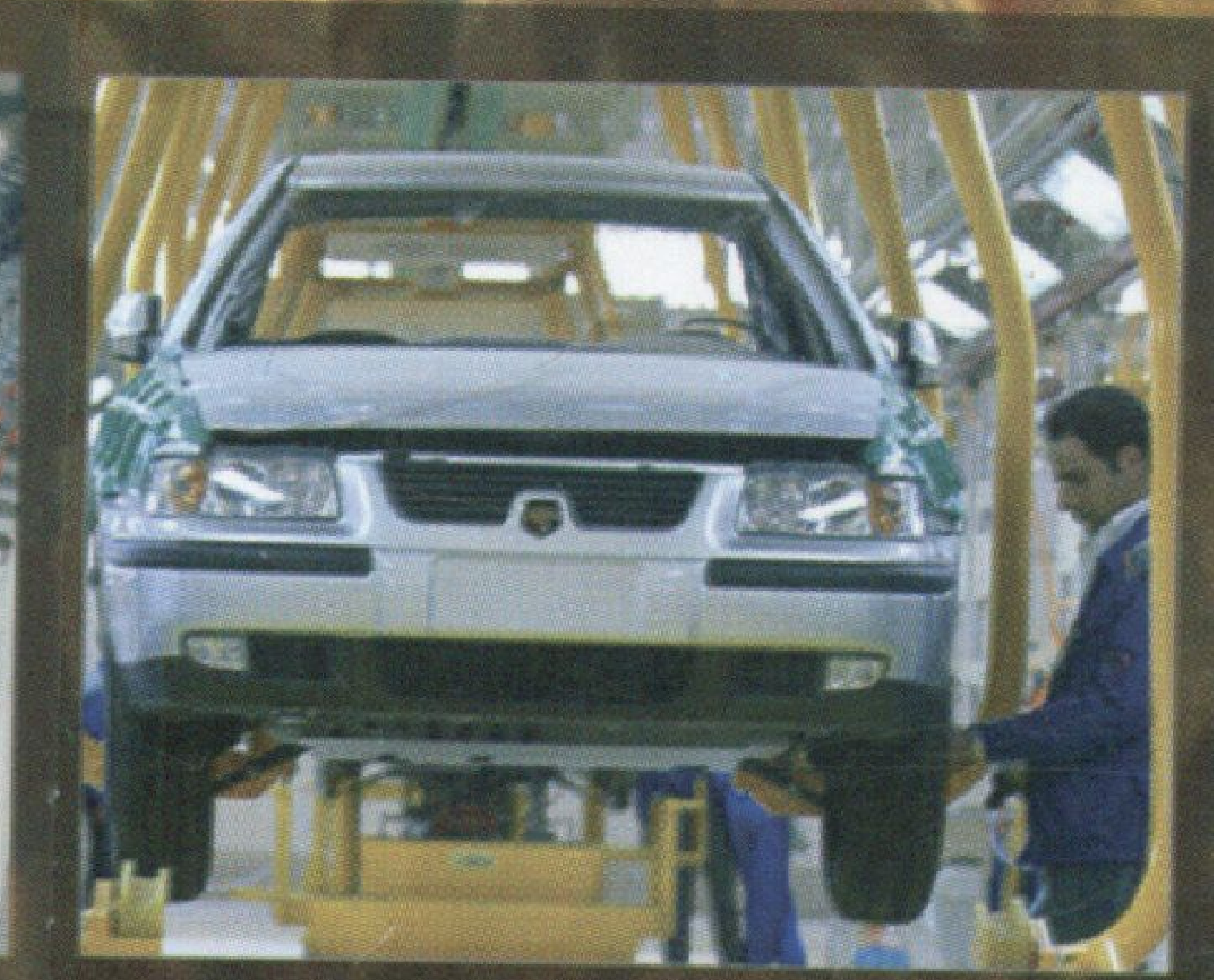
قد يعجز الإنسان في إيجاد حل لمشاكله وهذا شيء مقبول ولكن حينما يعجز الإنسان السوري في تعريف وتحديد مشكلته يتحول الأمر برمته إلى مأزق.

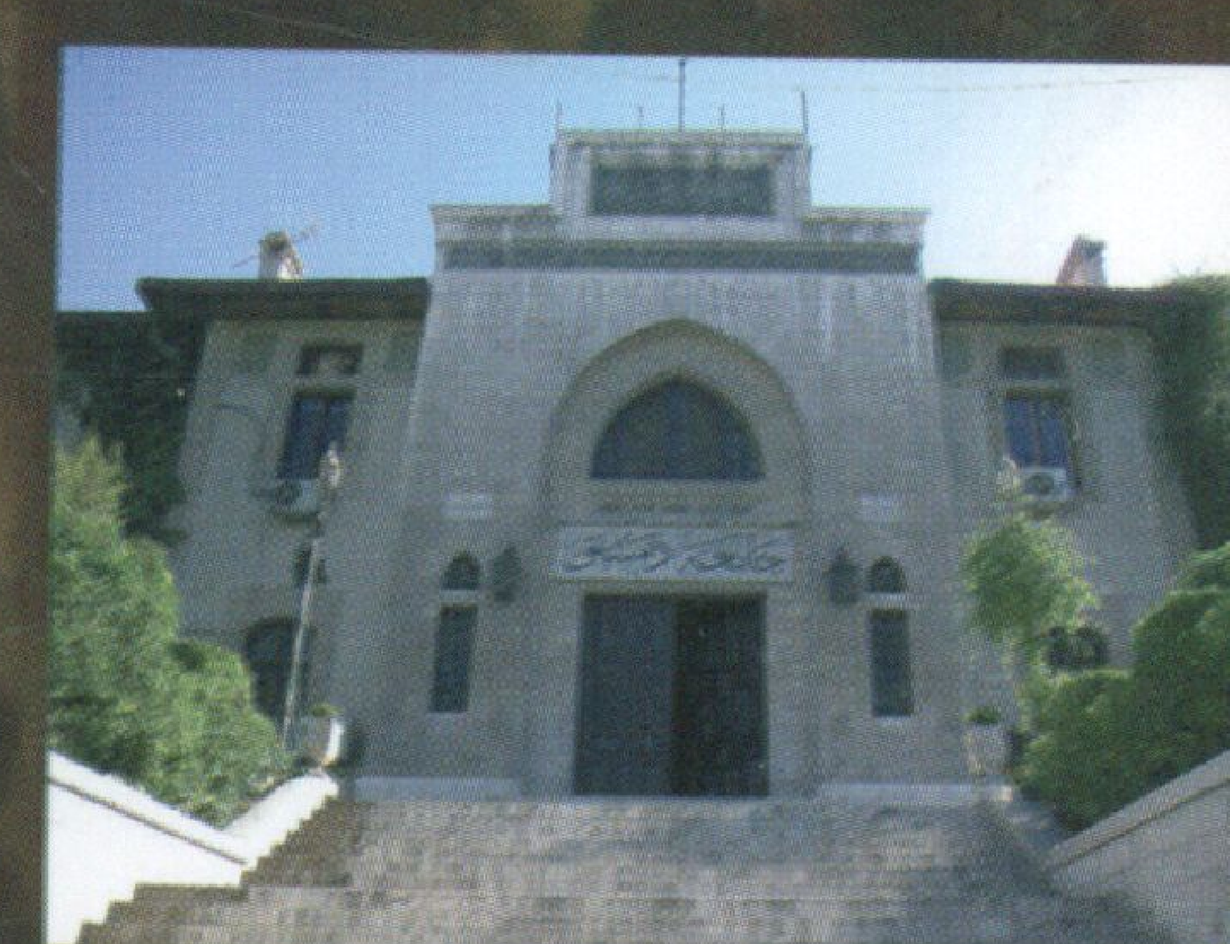
وعندما يلعن المرء من يحب يكون الألم واليأس قد برّحا به بعد أن فقد حسّه وبات أسير الغث والسمين الجد والهزل المبكيات والمضحكات مما يجري في بلده سوريا.

فقد المواطن السوري الإرادة لأنه يمر بمرحلة (تيئيس) واستلاب فكري ونفسي، وأصبح كنموذج لإنسان مقهور نفسياً، مبتز مادياً، ومستلب فكرياً.

من أوجاع ما تمر به سوريا يكتب المؤلف عن الأخطاء المجتمعيّة التي وقع بها البعض لعدم دراستهم لمجتمعاتهم الدراسة الدقيقة، متناسين أن سوريا بكل الأزمان التي مرت بها، وبكل المصطلحات، كانت تعبر عن تكوين جغرافي مميز وبنى اجتماعية مميزة ولا يمكن إلغاء هذه الحقائق بجمل ومقولات أحاديّة.

ISBN 978-9933-18-815-3
9 789933 188153 >





يطلب الكتاب على العنوان التالي: دار علاء الدين - سورية - دمشق. ص.ب ٣٠٥٩٨ هـ ٧١...
البريد الإلكتروني ala-addin@mail.sy الموقع الإلكتروني www.20yaala-addin.com